

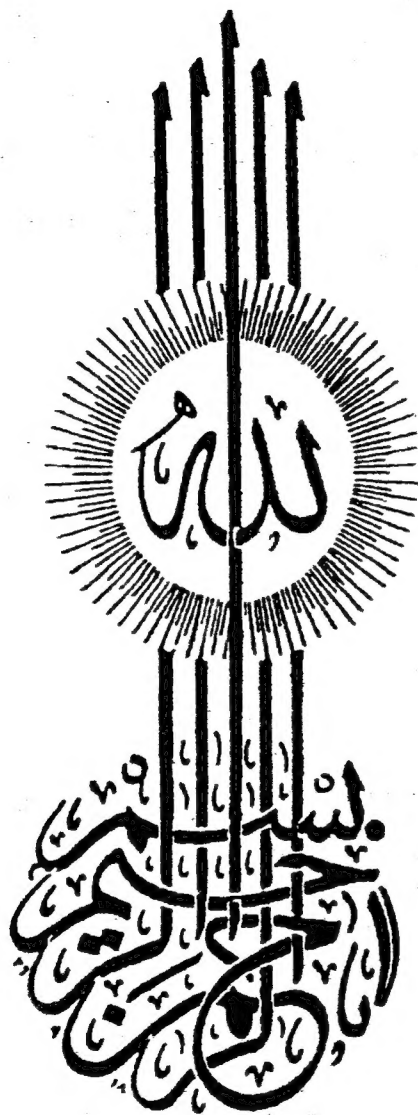
# أبو الحسن الماوردي وكتاب ﴿نصيحة الملوك﴾

إعداد

الدكتور فؤاد عبد المنعم أحمد

كلية الشريعة - قسم القضاء - جامعة أم القرى

الناشر  
مؤسسة تهذيب الجامعة  
٤٨٢٩٤٧٢ - الإسكندرية



## المقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على رسوله الأمين ، وبعد :

١- صاحبت الإمام أبي الحسن على بن محمد بن حبيب الماوردي رحمه الله مدة طويلة من حياتي وترجمت له بالإشتراك ترجمة مستفيضة <sup>(١)</sup> ، وحققت بعض كتبه <sup>(٢)</sup> ، ويسر الله لي الوقوف على بعض كتبه التي لم تنشر بعد <sup>(٣)</sup> .

يعد الماوردي من الفقهاء الذين لهم إسهامات متميزة في الفكر السياسي الإسلامي ، وترك تراثا موثوقا نسبته إليه :

الأحكام السلطانية والولايات الدينية ، قوانين الوزارة ، تسهيل النظر وتعجيل الظفر ، أدب الدنيا والدين .

٢- لم يشر المرجعون القدامى إلى كتاب « نصيحة الملوك » في عداد مؤلفاته ، وأول من أشار إليه فيما - أحاط به علمي - حاجي خليفة صاحب كشف الظنون <sup>(٤)</sup> ثم تبعه بروكلمان ، فجورجي زيدان ، ومصطفى السقا ، والزركلي و تابعهم في هذا عدد من الباحثين المعاصرين <sup>(٥)</sup> .

---

(١) من أعلام الإسلام ( أبو الحسن الماوردي ) دراسة مشوكة مع الأستاذ الدكتور محمد سليمان داود - رحمه الله - طبعة مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، عام ١٩٧٨ م .

(٢) منها كتاب « ( قوانين الوزارة ) » الطبعة الثالثة ، مؤسسة شباب الجامعة عام ١٤١١ هـ ، و « ( الأمثال والحكم ) » الطبعة الثانية ١٩٨٥ م ، ودراسة كتاب « ( التحفة الملوكية في الآداب السياسية ) » انتهينا فيه إلى أن هذا الكتاب ليس للماوردي ، الطبعة الأولى ، سنة ١٩٧٧ م ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية .

(٣) درر السلوك في سياسة الملوك ، وسترخص له فيما بعد .

(٤) كشف الظنون ٢ : ١٩٥٨ .

(٥) بروكلمان : تاريخ الأدب العربي ١ : ٣٣٦ ، الملحق ١ : ٦٢٣ ، تاريخ آداب اللغة العربية ٢ : ٣٣٥ ، مقدمة أدب الدنيا والدين ، الطبعة الرابعة ص ١ ، الأعلام ٥ : ١٤٦ ، وتاريخ الأدب العربي لعمر فروخ ٣ : ١٤١ .

٣- وقد قمت بتحقيق كتاب « نصيحة الملوك » منذ مدة بعيدة التاريخ معتمداً في توثيق الكتاب على مؤلفات الماوردي <sup>(١)</sup> . ثم تبين لي اختلاف الأحكام الفقهية المكونة فيه عن الثابت في كتب الماوردي الموثوق نسبتها إليه ، مما حدا بي إلى الشك في نسبة الكتاب إليه ، وحفزني إلى البحث والتأمل العميق لجلاء الحقيقة من خلال الأفكار الواردة في كتاب « نصيحة الملوك » هل هي للماوردي حقاً ، ومدى اتفاقها أو اختلافها مع ماورد في كتبه السياسية الأخرى ، ذلك أن التحقق من نسبة الكتب إلى مؤلفيها من أهم أعمال المحققين الباحثين لما تنطوي عليه من أبعاد فكرية وعقدية تعكس آثارها ونتائجها على شخصية مؤلفيها ، والأمانة العلمية تقضى جمع الأدلة إثباتاً ونفيًا ، ثم فحصها فحصاً موضوعياً دقيقاً حتى لا ينسب الكتاب لغير صاحبه فيهضم حقه ، ولا يدعى عليه بغير فكره ومعتقداته فيصنف في غير بنى ملته ومذهب ، وفي ضوء هذه المبادئ .

٤- اقتضى البحث أن تنتظم موضوعاته في فصلين :

**الأول :** عرض أدلة الرأي القائل بأن كتاب « نصيحة الملوك » للماوردي .

**الثاني :** الشك في نسبة نصيحة الملوك للماوردي ، معتمداً على مقارنة بين (( نصيحة الملوك )) وكتب الماوردي في أحكام السياسة الشرعية .

يتقدمهما فصل تمهيدي موجز عن معالم حياة الإمام الماوردي ، وأهم مؤلفاته التي سيعتمد عليها في البحث والدراسة ، ومنهجه في كتبه السياسية خاصة .

تنتهي الدراسة بخاتمة تعرض فيها أهم نتائج البحث .

وحرى بالإشارة أن البحث استمر فترة زمنية اعتمد فيها الباحث على بعض المخطوطات والرسائل العلمية ، ثم طبعت بعضها ، وتبين للباحث اختلاف بين المخطوط والمطبوع ، فآثر أن يشير إلى جانب المخطوط أو الرسالة ، انظر المطبوع مع بيان الجزء والصفحة .

## فصل تمهيدي

معالم حياة الماوردي ، وأثاره الفقهية والسياسية ، ومنهجه

٥- ينقسم هذا الفصل إلى المباحث التالية :

المبحث الأول : معالم حياة الماوردي •

المبحث الثاني : آثار الماوردي الفقهية والسياسية •

المبحث الثالث : منهج الماوردي في كتبه السياسية •

### المبحث الأول

معالم حياة الماوردي

٦- هو علي بن محمد بن حبيب الماوردي ، يكنى أبا الحسن ، واشتهر بالماوردي •

والماوردي نسبة إلى صناعة ماء الورد ويعه والذي اشتهرت به أسرته •

٧- ولد الماوردي بالبصرة سنة ٣٦٤ هـ •

٨- تفقه على يد عالمها أبي القاسم الصيمري <sup>(١)</sup> ، المتوفى ٣٨٦ هـ ، ثم ارتحل بعد وفاته إلى

بغداد - مركز العلم والمعرفة في عصره - ودرس على إمامها الكبير أبي حامد الأسفرايني <sup>(٢)</sup>

المتوفى ٤٠٦ هـ ، وصار من أخص تلاميذه •

درس اللغة والأدب على الإمام أبي محمد البالي، المتوفى ٣٩٨ هـ، وكان من أعلم أهل زمانه بالنحو

والأدب، لصيح اللسان، بليغ الكلام ، حسن المحاضرة ، وقد تأثر به الماوردي واستفاد منه كثيرا •

---

(١) الصيمري ( بصاد مهملة مفتوحة ثم ياء ساكنة بعدها ميم مفتوحة ) نسبة إلى صيمر من أنهار البصرة ، كما قاله ابن الجوزي

وترجمة النورى • تهليل الأسماء واللغات ، الجزء الثاني من القسم الأول ص ٢٦٥ ، واللهمي : تاريخ الإسلام ووفيات

مشاهير الأعلام ( حوادث وفيات ٣٨١ - ٤٠٠ هـ ) ص ٢١٩ •

(٢) السبكي : طبقات الشافعية الكبرى ٤ : ٦٤ •

- ٩- الماوردي فقيه شافعي مجتهد ، لم يثبت تحوله إلى مذهب آخر في أى مرحلة من مراحل حياته واشتغل بالتدريس والتصنيف في المذهب الشافعي ، وتولى القضاء وتدرج فيه حتى وصل إلى منصب أفضى القضاة في سنة ٤٢٩ هـ ، وانتهت إليه زعامة الشافعية في عصره .
- ١٠- أسلوبه في التأليف يتميز بالوضوح ، ينتقى ألفاظه ومعانيه ويؤلف بينهما في تطابق تام .
- ١١- اشتهر بخلق الرافع وحسن المعاملة .
- ١٢- عمر طويلا ، فعاش ستا وثمانين سنة ، وتوفي سنة ٤٥٠ هـ ، ودفن ببغداد<sup>(١)</sup> .

### المبحث الثاني

#### كتب الماوردي الفقهية والسياسية

- ١٣- ألف الماوردي رحمه الله تعالى مؤلفات عديدة في علوم مختلفة ، واعتنى بالفقه عناية فائقة . ومن كتبه الفقهية : الإقناع ، والأحكام السلطانية ، والحاوي ، وقوانين الوزارة ، تسهيل النظر وتعجيل الظفر ، هذه الكتب نسبتها إليه ثابتة ، كما صرحت بها مصادر التراجع وطبقات الشافعية .
- تمثل هذه الكتب آراء الماوردي واجتهاداته الفقهية ، يحسن التعريف بها ، في إيجاز:

#### الإقناع :

- ١٤- قام الماوردي بتأليف كتاب « الإقناع » بناء على طلب الخليفة القادر بالله ، المعروف ٤٢٢ هـ ، حيث طلب من كبار علماء المذاهب الأربعة أن يؤلف كل منهم مختصرا في مذهبه . فآلف الماوردي « الإقناع » في أربعين ورقة مختصرا فيه الفقه الشافعي مع بعض اجتهاداته الخاصة<sup>(٢)</sup> ، وقد أثنى عليه الخليفة القادر بقوله : « حفظ الله عليك دينك كما حفظت علينا ديننا »<sup>(٣)</sup>

(١) انظر في مصادر ترجمته : طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ٥ : ٢٦٨ ، طبقات الشافعية للأمنوي ٢ : ٣٨٧ ، طبقات

الشافعية لابن قاضي شهبه ١ : ٢٤٠ ، النظم لابن الجوزي ١٦ : ٤١ ، ليات الأعيان لابن خلكان ٣ : ٢٨٢ - ٢٨٤ ،

معجم الأدباء لياقوت الحموي ١٥ : ٥٢ - ٥٥ ، وسر أعلام النبلاء للذهبي ج ١٨ ص ٦٤ .

(٢) النظم لابن الجوزي ١٦ : ٤١ (٣) ، معجم الأدباء ١٥ : ٥٤ : ٥٥ .

١٥- « والإقناع » يشتمل على الأحكام الفقهية مجردة من الدليل ، وكان موضع ثقة العلماء وتقديرهم <sup>(١)</sup> .

حفظ الله لنا نسخة مخطوطة منه بمكتبة الأوقاف بحلب ( ضمت لمكتبة الأسد حاليا ) ، وقد تبين من دراستها ومقابلتها وجود سقط في بعض أجزاء منها <sup>(٢)</sup> .

### الأحكام السلطانية :

١٦- ألف الماوردي كتاب « الأحكام السلطانية والولايات الدينية » بناء على طلب خليفة عصره ، ويدلو أنه الخليفة القادر بالله ، المتوفى ٤٢٢ هـ .

كانت هذه الأحكام - على حد تعبير الماوردي - « مترجمة بالأحكام وكان يقطعهم عن تصفحها تشاغلهم بالسياسة والتدبير » ، فأفرد لها الماوردي هذا الكتاب « متمثلا أمر من لزمت طاعته » <sup>(٣)</sup> .

١٧- الكتاب يتضمن أصول التنظيم السياسي والإداري والمالي والحربي والاجتماعي للدولة الإسلامية في عصر الماوردي ، وقد اعتمد فيه الماوردي على الأدلة من الكتاب والسنة ، وبين مذاهب الأئمة كأبي حنيفة ومالك ، لم يتعرض للمذهب الحنبلي ، لعله يرى أن الإمام أحمد بن حنبل - رحمه الله - محدث أكثر منه فقيه <sup>(٤)</sup> ، وربما كان هذا أحد الأسباب القوية التي دفعت بالفقيه الحنبلي أبي يعلى الفراء ( المتوفى ٤٥٨ هـ ) إلى كتابة « الأحكام السلطانية » ( مينا رأى الإمام أحمد ليكن تحت بصير خليفة عصره كي يتسنى للإمام معرفة ماله منها فيستوفيه ،

---

(١) انظر : المجموع شرح المهذب للنووي ، مطبعة الإمام ١ : ٣٩٤ ، ٤٩٩ ، ٢ : ٩١ ، ٢٠٠ ، ٢٤٨ ، ٣ ، ٤١ ، وفناوى الرمل على هامش الفتاوى الكبرى ، طبعة ١٣٥٧ هـ ، ج ١ ، ص ٥١ .

(٢) للمخطوط يحمل رقم ٦٧٥ ، وقام بشرة الشيخ غنير محمد خضر ، مكتبة دار العروبة ، الكويت ، ١٤٠٢ هـ ، ص ٣ .

(٣) الأحكام السلطانية ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م ، ص ٣ .

(٤) لم يعرض الماوردي للمذهب الحنبلي في أى من مؤلفاته الفقهية بما فيه « (الحاوى) » والواقع أن الماوردي لم يكن موثقا لأن المذهب الحنبلي له أصوله التي يحتم عليها وتميزه عن غيره من المذاهب وهي :

وما عليه فيوفيه ، وصولاً إلى العدل في القضاء والتفيل ، وتحرياً للنصفة في أخذه وعطائه .

### الحاوي<sup>(١)</sup> :

١٨- الحاوي هو شرح مختصر المزنى . قال الماوردي في مقدمته : « لما كان أصحاب الشافعي - رضي الله عنه - قد اقتصروا على مختصر أبي إبراهيم إسماعيل بن يحيى المزنى - رحمه الله - لانتشار الكتب البسطة عن فهم المتعلم ، واستطالة مراجعتها على العالم ، حتى جعلوا المختصر أصلاً يمكن تقريره على المبتدى ، واستيفاءه للمنتهى ، فوجب صرف العناية إليه ، وإيقاع الاهتمام به . ولما صار مختصر المزنى بهذه الحال من مذهب الشافعي لزم استيعاب المذهب في شرحه ، واستيفاء اختلاف الفقهاء المتعلق به ، وإن كان ذلك خروجاً عن مقتضى الشروح ، الذي تقتضى الاختصار على إيانة المشروح ، ليصح الاكتفاء به والاستغناء عن غيره .

وقد اعتمدت بكتابتى هذا شرحه على أعديل شروحه ، وترجمته « بالحاوي » رجاء أن يكون حاوياً لما أوجبه بقليل الحال من الاستيفاء والاستيعاب في أوضح تقسيم ، وأصح ترتيب وأسهل مأخذ »<sup>(٢)</sup> .

---

أ- الاعتماد على نصوص الكتاب والسنة ، فمتى وجد نصاً في المسألة أفى بمقتضاه دون الإلغاء إلى مخالفه ولو كان المخالف من كبار الصحابة .

ب- ففى الصحاحى عند عدم النص ، فإذا وجد لبعضهم ففى لا يعرف لما مخالف منهم ، لم يتجاوزها إلى رأى آخر ، دون أن يدعى أن ذلك إجماعاً بل يقول تورعاً : ما يفيد أنه لا يعلم شيئاً يعارض هذه الفوى .

ج- إذا تعددت الآراء من الصحابة فى الأمر الواحد ، كان يلجأ إلى اختيار أقربها من الكتاب والسنة ، بمعنى أنه لا يخرج عن رأى من هذه الآراء ، وكان يتوقف أحياناً عن الفوى إذا لم يجد مرجحاً لأحد تلك الآراء .

د- الأخذ بالحديث المرسل أو الضعيف مرجحاً على القياس ، مادام ليس هناك أثر آخر يدلعه ولا قول صاحبه ولا إجماع على خلافه .

هـ- إذا لم يجد شيئاً ما تقدم من الأصول الأربعة السابقة لجأ إلى القياس فاستعمله للضرورة . أعلام الموقعين لابن القيم ، تحقيق محمد محى الدين ، ١ : ٢٩ - ٣٣ .

(١) قال السبكي بعد أن أورد الرواية القائلة بأنه لم يظهر شئ من مصنفات الماوردي فى حياته : ( لعل هذا يرجع إلى « الحاوي » ) والا فقد رأيت من مصنفاته غيره كثيراً وعليه خطه ، ومنه ما أكملت قراءته عليه فى حياته . طبقات الشافعية الكبرى ٥ / ٢٦٩

(٢) الجزء الأول من الحاوي ، مخطوط رقم ٨٣ قه شافعى ، دار الكتب المصرية ، ق ١ .



ويقع الكتاب على حد قول الماوردي في أربعة آلاف ورقة ، وقد طبع أخيرا في تسع عشرة مجلدة<sup>(١)</sup> .

١٩- بسط الماوردي فيه الفقه الشافعي ، عارضا فيه فقه الصحابة والتابعين ، وفقه أئمة المذاهب - عدا المذهب الحنبلي - مع بيان الأدلة والرجيح بينها .

ويتضمن كافة موضوعات الفقه الإسلامي بدءا بكتاب الطهارة ، وانتهاء بكتاب العتق ، قال عنه ابن خلكان : « لم يطالعه أحدا إلا شهد له بالتبحر ، والمعرفة التامة في المذهب »<sup>(٢)</sup> .

### قوانين الوزارة :

٢٠- يتضمن القوانين التي تحكم الوزارة والوزراء ، وكيف يساس بها الملك ، وبين فيه طبيعة منصب الوزير ، وأنه سائس للرعية ، ومسوس بالحاكم الأعلى ، يحدد المبادئ التي على الوزراء الالتزام بها : اعزاز الدين ، تحقيق العدل في الرعية ، تولية الأكفاء الأمناء ، الهبة والصدق في القول والإخلاص في العمل .

عرض لأقسام الوزارة : وزارة التضيض ، ووزارة التفيد ، وبين الشروط الواجبات والحقوق التي في كل منهما .

تناول موضوع تقليد الوزير وعزله ، ويعد الماوردي هو من أوائل من كتب في مسألة العزل من الوزارة .

ويختتم الماوردي كتابه بنصائح للوزير : تتمثل في مراعاة الوزير لحق الله عليه ، وحق الحاكم الأعلى ( رئيس الدولة ) والشعب ، وأن يسلك طريق الشورى ، ويلبى حاجات الناس ، وأن يكون متراضعا رحيفا ، وأن يبقى دعوة المظلوم بتحقيق العدل بين الناس<sup>(٣)</sup> .

---

(١) نشرته دار الكتب العلمية ، بيروت ، عام ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م ، تحقيق وتعليق الشيخ علي محمد معوض ، والشيخ عادل عبد الواحد ، وانظر ج١ ص ٧ .

(٢) وليات الأمان تحقيق إحسان عباس ، دار صائير ، بيروت ، ج ٣ ص ٢٨٢ .

(٣) النظر مقدمة تحقيق ((قوانين الوزارة)) الطبعة الثالثة ، ص ٢٥-٣٣ .

## تسهيل النظر وتعجيل الظفر : (١)

٢١- يتضمن الكتاب موضوعين مهمين :

**الأول :** الكلام في أصول الأخلاق من الناحية النظرية ، وبهذا يبدو الماوردي فيلسوفاً يحتل مكانة بين فلاسفة عصره كابن سينا وابن مسكويه .

**والثاني :** في سياسة الملك وقواعده ، وهذا القسم يهتما في الجانب السياسي .  
حقق الكتاب محيي هلال السرحان ، وقدم له وراجعته الدكتور حسن الساعاتي .  
كما حققه - بعد ذلك - الدكتور رضوان السيد (٢) .

## دور السلوك في سياسة الملوك :

٢٢- مخطوط باستانبول بمكتبة أيا صوفيا برقم ٢٨٧٠ ، وقفت عليه عند زيارتي لتركيا منذ عدة أعوام .  
والكتاب قدمه الماوردي لبهاء الدولة ابن بويه ، أبي النصر ، أحمد بن عضد الدولة بن بويه ، المتوفي ٤٠٣ هـ .

## قسمه إلى بابين :

**الباب الأول :** في أخلاق الملك . **الباب الثاني :** في سياسة الملك .

أشار إليه ابن خلكان ، والسبكي ، وطاش كبرى زاده ، وحاجي خليفة والصفدي بعنوان

« سياسة الملك » (٣) .

(١) ذكره ياقوت والصفدي باسم « تعجيل النظر وتسهيل الظفر » معجم الأدياء ١٥: ٥٢ ، والوالى بالوفيات ( مخطوط ) تركيا مكتبة أحمد الثالث ، رقم ٢٩٢ / ج ١٢ ورقة ١٥٤ ، انظر المطبوع ج ٢١ ص ٤٥ ترجمة ٣١٠ ، وذكره حاجي خليفة باسم « تسهيل النصر وتعجيل الظفر » كشف الظنون ١ : ٨٠ ، أما إسماعيل باشا البغدادي فقد ذكره باسم « تسهيل النظر وتعجيل الظفر » هدية العارفين ١ : ٦٨٩ وتابعه على هذه التسمية سائر المحدثين ، واكتفى الزركلي باسم « تسهيل النظر » الأعلام ٥ : ١٤٦ .

(٢) نشرته دار العلوم العربية ، بيروت ، ١٩٨٧ م .

(٣) وفیات الأعيان بتحقيق إحسان عباس/ ٣ : ٢٨٢ ، طبقات الشافعية الكبرى ٥ : ٢٦٧ ، واهصر الخفقات كتاب =

وأكد أجزم أن هذا الكتاب هو الإبرازة الأولى لـ « تسهيل النظر وتعجيل الظفر » مع إضافات كثيرة في تسهيل النظر ، وتجريده من الاهداء بعد تقويم تجربة بهاء الدولة في الحكم بعد وفاته ، ولعل هذا هو السبب في تغيير عنوانه .

### المبحث الثالث

#### منهج الماوردى في كتبه السياسية

٢٣- ترك لنا الماوردى من الكتب السياسية المتحقق نسبتها إليه :

« الأحكام السلطانية » ، و « قوانين الوزارة » ، و « تسهيل النظر وتعجيل الظفر » .  
ومن الظواهر فى « الأحكام السلطانية والولايات الدينية » أنه اعتمد لبيان الأحكام الفقهية على الكتاب والسنة وقد خلا من الاستشهاد بالشعر إلا نادرا كما خلا من الحكم والأمثال .  
يندرج هذا الكتاب فى الكتب التى تمثل أصالة الفقه الإسلامى ، وبعده عن التبعية الفارسية أو التأثير بالفلسفة اليونانية .<sup>(١)</sup>

= « (قوانين الوزارة ومسامة الملك) » كتابا واحدا ، كشف مفتاح السعادة ومصباح السيادة تحقيق كامل بكري وعبد الوهاب أبو النور ، ط ١ : ٣٢٢ وكشف الظنون ٢ : ١١٠ ، الوالى بالولايات ، مخطوط تركيا ، مكتبة أحمد الثالث ، برقم ٢٩٢ ق ١٥٤ وانظر المطبوع ج ٢١ ص ٤٥٠ ترجمة ٣١٠

(١) الشيخ محمد الحضر حسين (رحمه الله تعالى) : نقض كتاب الإسلام وأصول الحكم ص ٤٤ قال : « (إن الإسلام بمصدره الكتاب والسنة رسم للسياسة خطة واضحة ، ومن نظما عامة ، لصرف علماء المسلمين أنظارهم فى دراسة خطته والتفقه فى نظمه حيث كانت مناهجهم فى البحث موصولة بها وقائمة على أسسها ..... ) » ثم عدد هذه الكتب وذكر نها : الأحكام السلطانية للماوردى .

٢٤- يعد كتاب «قوانين الوزارة»<sup>(١)</sup> ، و «تسهيل النظر وتعجيل الظفر» في القسم الثاني منه الخاص بسياسة الملك ، من كتب «مرايا الحكام والأمراء» وتقوم على التوجيه والإشاد ومن الطبيعي أن يكثر الإستشهاد في هذا اللون بالأشعار والأمثال والحكم .

أما القسم الأول من «تسهيل النظر وتعجيل الظفر» في أخلاق الملك ، فقد اعتمد فيه على تقسيمات الفلسفة اليونانية للأخلاق<sup>(٢)</sup>، مع محاولة التوفيق مع نصوص الكتاب والسنة .

(١) ففى قوانين الوزارة يوجه رسالته إلى وزير معين وإن لم يذكره فقال : (( أنت أيها الوزير ٠٠٠ )) وقال : (( وما يستغنى الفطن بذلكه عن بقظة منه ولا يكفى اللبيب بحزمه عن عظة مذكر ، لأن الهوى معروض يلدع بهرامه ويحجب بهمامه )) أنظر قوانين الوزارة تحقيق الدكتور فؤاد عبد المنعم بالإشواك مع الدكتور محمد سليمان داود ، ط ٣ ، ٤١ ، ٤٢ .

(٢) تحقيق وتعليق رضوان السيد ، طبعة دار العلوم العربية ، بيروت ، ١٩٨٧ ، ص ٨٤ قال : (( بنى الماوردى نظرية أرسطية صريحة ليست مأخوذة من مراجع أرسطية مثل (( تهذيب الأخلاق )) لسكويه ( المرفى ٤٢١ هـ ) أو تهذيب الأخلاق لبحى بن عدي ( المرفى ٣٦٤ هـ ) بل عن ترجمة إسحاق بن حنين لكتاب الأخلاق الأرسطى المعروف (( بالأخلاق الكبير )) ومن الوجهة العربية لكتاب الأخلاق لجاليوس أو مختصره ٠٠٠ وقال : (( إن للنفس أخلاقا تحدث عنها بالطبع ولها أفعال تصدر عن الإرادة فهما ضربان لا تفك النفس منهما : أخلاق اللات وأفعال الإرادة )) . وهذا كلام أرسطو .

ثم يأتى الأصل الأفلاطونى الأخلاقى الذى يعبر الفضائل الأساسية أربعة : التميز ، والنجدة ، والحفة ، والعدل . ويضمه الماوردى فى سياق الوسيطة الأرسطية التى تعبر الفضيلة وسطا بين رذيلتين )) .

## الفصل الأول

### أدلة الرأي القائل بأن كتاب نصيحة الملوك للماوردى

٢٥- أكد الدكتور أحمد مبارك البغدادى فى رسالته ((الفكر السياسى عند أبى الحسن الماوردى)) أن كتاب « نصيحة الملوك » للماوردى <sup>(١)</sup>، واعتمد الدكتور صلاح الدين بسيونى فى رسالته الفكر السياسى عند الماوردى على كتاب «نصيحة الملوك» فى بيان آراء الماوردى السياسية <sup>(٢)</sup> .

عول الدكتور محيى هلال السرحان على كتاب « نصيحة الملوك » فى توثيق وتحقيق كتاب «تسهيل النظر وتعجيل الظفر» بالرغم من اختلاف صياغة الشاهد والأسلوب بين الكتابين <sup>(٣)</sup> وحقت رسالت للدرجة الدكتوراة والماجستير فى أجزاء من الحاوى للماوردى وترجمت له واعتبرت كتاب « نصيحة الملوك » ضمن كتبه <sup>(٤)</sup> .

(١) حصل بهذه الدراسة على درجة الدكتوراة من جامعة أدنبرة بالملكة للحملة سنة ١٩٨١م، وعرب رسالته، ونشرتها مؤسسة الشراخ، الكويت، ١٩٨٤ ونظر من ص ٥٣ : ٦٤ .

(٢) طبعة دارا الثقافة، مصر، ١٩٨٣م . وراجع الصفحات ٣٦، ٨٧، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٥٩، ١٩٧، ١٩٨، ٢٣٥، ٣٤٧، ٣٥٠، ٣٥٣، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٣٠، ٤٥٠، ٤٧٦، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٦، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠ .

(٣) قدم الكتاب وراجعة الدكتور حسن الساعاني، طبعة دار النهضة، بيروت، عام ١٩٨١م ونظر صفحات ١٣٥، ١٤٩، ١٦٩، ٢٧٠، ٢٨٨، ٢٨٩ .

(٤) من هذه الرسائل على سبيل المثال لا الحصر : تحقيق كتاب (( الخلود )) من الحاوى للماوردى حصل به : إبراهيم صندوقى على درجة الدكتوراة فى الشريعة من جامعة أم القرى عام ١٤٠٢هـ . ونظر رسالته جـ ١ ص ٥٢، وتحقيق كتاب ((الزكاة)) من الحاوى نال به : ياسين ناصر محمود الخطيب على درجة الدكتوراة من نفس الجامعة عام ١٤٠٣، انظر رسالته جـ ١، ص ٧٨، وكتاب (( السير )) من الحاوى حصل به محمد من ربيع المسعودى على درجة الدكتوراة فى الشريعة، من نفس الجامعة عام ١٤٠٤هـ جـ ١ ص ١٤٢، وتحقيق كتاب الحاوى من لوله حتى نهاية غسل الجمعة والمدنين، نالت به رابوة بنت أحمد بن عبد الكريم الظهار، الدكتوراة فى الشريعة من نفس الجامعة سنة ١٤٠٩هـ - ١٩٩٨م، انظر جـ ١ ص ٣٥، وكتاب العارية والغصب والشفقة من الحاوى نال بتحقيقه حسن كور كولو على درجة الدكتوراة فى الشريعة من نفس الجامعة سنة ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م، انظر جـ ١ ص ٦٧، وكتاب البيوع من الحاوى حصل به محمد مفضل مصلح الدين على درجة الدكتوراة فى الشريعة من نفس الجامعة، سنة ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، انظر جـ ١ ص ٤٠ .

٢٦- حقق كتاب « نصيحة الملوك » مرتين على أنه للماوردي :

**الأولى :** بمعرفة الشيخ خضر محمد خضر ( الحاصل على درجة الماجستير من جامعة الأزهر )  
وأستاذ اللغة العربية بثانويات الكويت <sup>(١)</sup> .

**الثانية :** بمعرفة الأستاذ محمد جاسم الحديشي ( المستشار القانوني بوزارة الداخلية العراقية ) <sup>(٢)</sup> .

٢٧- نوجز أدلة هذا الرأي في النقاط التالية :

١- اقترن عنوان الكتاب باسم الماوردي مدونا على صفحة العنوان ، وذيل في نهاية الكتاب  
بترجمة موجزة تضمنت بعض كتبه .

٢- إن صاحب كشف الظنون أثبت نسبة كتاب « نصيحة الملوك » للماوردي . <sup>(٣)</sup>

٣- إشارة الماوردي نفسه في « كتاب أدب الدنيا والدين » أن له كتابا في السياسة ، والمقصود به  
كتاب « نصيحة الملوك » .

٤- اتفاق أسلوب ومنهج كتاب « نصيحة الملوك » مع أسلوب ومنهج الماوردي في كتبه .

هذه جملة أدلة أصحاب هذا الرأي ، وفي سبيل الوصول إلى الحقيقة ؛ لا بد من دراستها  
ومناقشتها بحيث تخصص لكل منها مبحثا مستقلا .

(١) نشر مكتبة الفلاح ، الكويت ، عام ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .

(٢) نشر وزارة الثقافة والاعلام ، العراق ، عام ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .

(٣) ح ٢ ص ١٩٥٨ .

## المبحث الأول

### اقتران عنوان الكتاب باسم الماوردى

٢٨- اعتمد من نسب كتاب « نصيحة الملوك » للماوردى في تحقيق ، أو من درس فكر الماوردى السياسى إلى أن عنوان الكتاب قرن باسم الماوردى وذيل برجمته (١) .

العنوان : « كتاب نصيحة الملوك » تصنيف الشيخ الإمام العلامة والعالم الفهامة القاضي الأجل ، أفضى القضاة ، أبى الحسن على بن محمد بن حبيب الشهير بالعلامة الماوردى - تغمده الله برحمته الواسعة - وأسكنه فسيح جناته بمحمد وآله آمين !

وذيل ناسخ الكتاب - وهو إسماعيل بن سليمان بن إسماعيل البيجورى - نهاية الكتاب ترجمة لأبى الحسن الماوردى تضمنت أنه مصنف كتاب « الحاوى في الفقه » في نحو عشرين مجلدا ، ليس له نظير في المذهب ، وله كتاب في الفقه سماه « الإقناع » فيه فوائد وغرائب ليست في غيره ، وله كتاب سماه « أدب الدين والدنيا » ( هكذا ) (٢) ، وله تفسير القرآن العظيم سماه « النكت » (٣) وهذه الكتب ثابتة للماوردى .

### المناقشة :

٢٩- من المناسب في البداية عرض موضوع مهم في عالم المخطوطات ، هو نسبة الكتاب إلى مؤلفه ، تناوله الشيخ عبد السلام هارون - رحمه الله تعالى - أحد كبار المحققين في عصرنا إذ يقول : « لا يكفى للمحقق في التراث أن يجد عنوان الكتاب واسم مؤلفه في ظاهر النسخة ليحكم بأن المخطوطة من مؤلفات صاحب الاسم المثبت بل عليه أن يجرى تحقيقا علميا حتى يطمئن إلى أن الكتاب صادق النسبة إليه » (٤) .

(١) انظر ما سبق ص ١٣ ، ١٤ . (٢) كل طبعات الكتاب باسم « أدب الدنيا والدين » .

(٣) نماذج من صور العنوان ، وخاتمة الكتاب في نهاية البحث ص ٧١ - ٧٣ .

(٤) تحقيق النصوص ونشرها ، طبعة مكتبة السنة ، القاهرة ، الطبعة الخامسة ، ص ٤٤ بصرف يسير .

وباجراء هذا التحقيق في الأحكام الفقهية الخاصة بالسياسة الشرعية بين كتاب « نصيحة الملوك » وكتب الماوردى : « الأحكام السلطانية » ، و« قوانين الوزارة » ، و« تسهيل النظر وتعجيل الظفر » ، و« درر السلوك » ، و« الحاوى » ، و« الإقناع » تبين أن الأحكام الواردة في « نصيحة الملوك » لفقهاء حنفى فى الغالب ، وأن الأفكار السياسية والشواهد لا تتطابق مع مذهب الماوردى ، وأفكاره ، ومنبين هذا تفصيلا فهو أساس البحث والغاية منه .

٣٠- تذييل الناسخ نهاية النسخ للكتاب سنة ١٠٠٧هـ بوجهة للماوردى ، واليات كتب ثابتة له ، لا يعد دليلا قاطعا على صحة نسبة كتاب « نصيحة الملوك » للماوردى طالما أن الناسخ ليس من تلاميذ الماوردى ، وليس من معاصريه ، خاصة أن المرجح القدامى للماوردى لم يذكروا كتاب « نصيحة الملوك » . فسقط الاستدلال بهذا الشاهد .

## المبحث الثاني

### نسبة صاحب كشف الظنون كتاب «نصيحة الملوك» للماوردى

٣١- اعتمد بعض الباحثين <sup>(١)</sup> على حاجى خليفة ( المتوفى ١٠٦٧هـ ) في نسبة كتاب نصيحة الملوك للماوردى .

### المناقشة :

٣٢- إن كتاب «كشف الظنون عن أسامى الكتب والفنون» لحاجى خليفة على الرغم من الجهد الكبير المشكور الذى قام به مؤلفه خلال مدة عشرين سنة ، كتب فيه زهاء خمسة عشر ألفا من أسماء الكتب والرسائل ، وما ينيف على خمسمائة وتسعة آلاف من أسماء المؤلفين ،

(١) الشيخ محضر محمد خضر فى تحقيقه «( نصيحة الملوك )» ص ٢٠ ، والأستاذ محمد جاسم الحليلى فى تحقيقه «( نصيحة الملوك )» ص ١٧



وتكلم فيه على نحو ثلاثمائة علم ولن ؛ كما قال بحق مصحح الكتاب والمعلق على حواشيه الشيخ محمد شرف الدين : « لا يخلو من أغلاط في الوفيات وأسماء المؤلفين والمؤلفات »<sup>(١)</sup> وقال : « لقد عانينا وكابدنا في اخراج صحيح العبارة من السطور والحروف التي اختلط بعضها ببعض في الصحائف المسودة بحيث لو فسخ الله في أجل كتابه وأراد أن يبيضها لعصت عليه »<sup>(٢)</sup> .

٣٣- وحرى بي أن أثبت ما أورده حاجي خليفة في مادة « نصيحة الملوك » قال : « وهو

(التبر المسبوك) فارسي للإمام أبي حامد محمد بن محمد الغزالي وترجمته (نتيجة السلوك) .

وللماوردي في « معيد النعم » ونقله بعضهم من الفارسية الى العربية وسماه « الدر المسبوك في نصيحة الملوك » أوله : « الحمد لله على إنعامه وأفضاله . . »<sup>(٣)</sup> .

وقد رجعت إلى « معيد النعم وميد النقم »<sup>(٤)</sup> فلم أجد فيه استناد إلى كتاب نصيحة الملوك للماوردي أو الغزالي .

وتبين لي أن الإفتاحية التي أوردها حاجي خليفة عن الماوردي تخالف المثبوت في ((نصيحة الملوك )) .

فقد قال حاجي خليفة : إن أوله : « الحمد لله على إنعامه وأفضاله . . » بينما الثابت في نصيحة الملوك : « بحمد الله نفتتح وعليه نترك كل وبه نستعين على كل مقصود »<sup>(٥)</sup> .

وتبين لي أن الإفتاحية التي أوردها حاجي خليفة هي إفتاحية « التبر المسبوك في نصيحة الملوك » للإمام أبي حامد الغزالي ، المتوفى ٥٠٥ هـ<sup>(٦)</sup> .

(١) حاجي خليفة يرض الكتاب إلى حرف الدال مادة (( دروس )) ، وانقضى أجله ، وبقيت الباقي من هذه المادة وما يليها إلى آخر الكتاب في حالة التوسيد ، ثم اجتمع ستة رجال يبيضوه لكن لم يبيضوه كما ينبغي . كشف الظنون ص ٨ .

(٢) كشف الظنون ٢ : ١٩٥٨ .

(٣) تصدير كشف الظنون ، ص ٨ ، ٧ .

(٤) لتاج الدين السبكي ، المتوفى ٧٧١ هـ ، حققه وحفظه وعلق عليه : محمد علي النجار ، أبو زيد شلى ، محمد أبو العيون ، دار الكتاب العربي ، مصر ١٣٦٧ هـ .

(٥) انظر تحقيق الكتاب للشيخ خضر محمد خضر ص ٣٣٣ ومحمد جاسم الخديجي ص ٤١ .

(٦) ص ٥ من طبعة المكتبات الأزهرية ، مصر ، ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٨ م .

واتضح لي أيضا أن العنوان الذي أورده عن نقل كتاب الماوردي من الفارسية إلى العربية هو أيضا للغزالي ، وقد نقله إلى العربية على بن مبارك بن موهوب في أواخر القرن السادس الهجري ، ونسخة منه بمكتبة كوبرلي باستانبول <sup>(١)</sup> .

ويبدو لي أن حاجي خليفة بعد أن كتب مادة « نصيحة الملوك » للغزالي وقف بعد ذلك على مخطوطة تجمع كتابين أحدهما : « نصيحة الملوك » مكتوبا عليه أنه للماوردي ، والآخر كتاب « معيد النعم » <sup>(٢)</sup> ، ولم يفحصه موضوعياً ، وأثبتته في مسودته لمادة « نصيحة الملوك » على وجه مضطرب .

٣٤- إن الاعتماد على كشف الظنون في الباث نسبة نصيحة الملوك للماوردي يعد محلا للنظر بالرغم من أن المصادر القديمة التي أودت ترجمة الماوردي لم تشر إليه وإن عرضت ماسواه مما هو دونه قيمة وحجما ، كـ « قوانين الوزارة » ، و « تسهيل النظر وتعجيل الظفر » .

---

(١) فهرس مخطوطات مكتبة كوبرلي ، المجلد الأول ، استانبول ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م تحت رقم ٧٨٨ ، منشورات منظمة

المؤتمر الإسلامي ، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية باستانبول .

(٢) مخطوطة « نصيحة الملوك » بالملكة الوطنية بباريس معها مخطوطة « معيد النعم ومعيد النعم » للسبكي .

## المبحث الثالث

### إشارة الماوردي في (( كتاب أدب الدنيا والدين ))

#### أن له كتابا في السياسة ، والمقصود به كتاب (( نصيحة الملوك ))

٣٥- يرى الدكتور أحمد مبارك البغدادى أن كتاب ((نصيحة الملوك)) هو الذى قصده الماوردى في كتابه أدب الدنيا والدين لأنه قال : ((إنه ألف كتابا في السياسة لخص فيه كل ما يتعلق بها من الأمور)) للأسباب الآتية :

« اولا : أن الماوردى قد صرح بأنه كتب كتابا كاملا في السياسة ، وليس فصلا كما يظن البعض والمتوافر لدينا في هذه الحالة كتاب (( نصيحة الملوك )) والذى يشتمل بشكل مطول على كل ما يتعلق بالسياسة الأخلاقية والإدارية لفن الحكم ، في حين لو نظرنا إلى كتاب ((تسهيل النظر وتعجيل الظفر)) لوجدنا أن باب سياسة الملك يمثل الجزء الثاني من الكتاب .  
ثانيا : أن ما يقارب ثلاثة أرباع كتاب : (( نصيحة الملوك )) يتعلق مباشرة بفن الحكم وإدارة الملك ، وأغلبها تحت عنوان سياسة ، مثلا : (( سياسة النفس )) ، (( سياسة الخاصة والجند )) و (( سياسة العامة )) .

ثالثا : أن كتاب : (( تسهيل النظر وتعجيل الظفر )) يتضمن الخوى العلمى الدليل على كتابته بعد عام ٤٢٨ هـ - ١٠٣٦ هـ ، وذلك اعتمادا على ما ذكره الماوردى من قيامه بالواسطة بين ملكين ، والحادثة الوحيدة التى قام بها الماوردى فعلا هى محاولة إحلال السلام بين جلال الدولة وأبى كالجبار عام ٤٢٨ هـ » .<sup>(١)</sup>

---

(١) الفكر السياسى عند أبى الحسن الماوردى ص ٥١ ، ٥٢ ، ورتب الآثار السياسية للماوردى على النحو التالى :

أ- كتاب (( نصيحة الملوك )) وقد كتبه قبل كتاب (( أدب الدنيا والدين )) .

ب- كتاب (( أدب الدنيا والدين )) وقد ألفه الماوردى قبل عام ٤٢١ هـ .

ج- كتاب (( تسهيل النظر وتعجيل الظفر )) وقد كتبه بعد عام ٤٢٨ هـ .

د- كتاب (( قوانين الوزارة )) .

هـ- كتاب (( الأحكام السلطانية )) وهو العمل الذى قام بتأليفه فى أواخر فترة حكم الخليفة القائم بالله . . .

٣٦- حوى بالإشارة أن الدكتور رضوان السيد يرى أن الكتاب « أدب الدنيا والدين » ألفه الماوردى سنة ٤٢٠ هـ ، وألف كتاب « نصيحة الملوك » بعده حوالى سنة ٤٢٥ هـ ، ثم « قوانين الوزارة » حوالى ٤٢٧ هـ ، و « تسهيل النظر وتعجيل الظفر » حوالى سنة ٤٣٢ هـ . وعلل ذلك بقوله : ( يمثل كتاب « تسهيل النظر وتعجيل الظفر » مرحلة ناضجة من فكر الماوردى السياسى ، وأنه ألفه لصديقه الأمير البويهى جلال الدولة (٤١٥-٤٣٥ هـ) . وقد جاء بعد « نصيحة الملوك » لأنه يتضمن رؤى وتصورات كانت ما تزال بدائية أو أولية فى « نصيحة الملوك » ونضجت . . . ومن مظاهر النضج تراجع الاقتباسات من المأثورات الفارسية والهللينستية لصالح الآراء الخاصة ، والتقسيمات ذات الطابع المنطقى التى يتميز بها أسلوب الماوردى كأصولى وفقية ) . (١) .

### المناقشة :

٣٧- إن مقطع النزاع فى الرد على الدكتور أحمد مبارك البغدادى والدكتور رضوان السيد هو كتاب للماوردى بعنوان : « درر السلوك فى سياسة الملوك » وهو مازال مخطوطا (٢) ، قدمه الماوردى ليهاء الدولة المتوفى ٤٠٣ هـ ، وإذا وضعنا ما أورده الماوردى فى « أدب الدنيا والدين » مع ماورد فى مقدمة « درر السلوك فى سياسة الملوك » نطمئن الى أن مقصود الماوردى هو كتاب « درر السلوك فى سياسة الملوك » .

فقد نص الماوردى فى كتاب « أدب الدنيا والدين » على : « فأما صناعة الفكر فتتقسم قسمين أحدهما ، ماوقف على التدبيرات الصادرة عن نتائج الآراء الصحيحة كسياسة الناس وتدبير البلاد ، وقد أوردنا للسياسة كتابا لخصنا فيه من جملها ما ليس يحتمل هذا الكتاب زيادة عليها » (٣) .

(١) دراسة وتحقيق تسهيل النظر وتعجيل الظفر ، ط ، دار العلوم العربية ، بيروت ١٩٨٧ م ، ص ٨٢ .

(٢) رقم ٢٨٧٠ مكتبة آياصوفيا باستانبول ، وهى نسخة خزانية يرسم الملك الأشرف أبى النصر قاتصوره الفورى ، وعليها

وقف السلطان الغازى محمود خان . انظر اللوحة رقم ٥ ص ٧٥ .

(٣) حققه وعلق عليه مصطفى السقا ، طبعة دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ٤ ، ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م ، ص ٢١٢ .

ورود في مقدمة درر السلوك مأنصه :-

« وقد دعاني صدق الطاعة إلى انشاء كتاب وجيز ضمنت من جمل السياسة ما إذا كان الملك قد علم أضعافه بحسن بديته وأصيل رأيه لئاني لن أعدم أن أكون قد أدبت لوازم الطاعة ما يحسن موقعه ٠٠٠ » (١) .

٣٨- إن كتاب « درر السلوك في سياسة الملوك » ألفه الماوردي في مرحلة مبكرة من حياته حوالي سنة ٣٩٣هـ ، وعمره قرابة تسع وعشرون سنة لأنه قدم الكتاب لبهاء الدولة ، أبي نصر ، أحمد بن عضد الدولة بن بويه ، الذي تولى إمارة بغداد سنة ٣٧٩هـ ، وظل واليها قرابة أربع وعشرين سنة ، وتوفي سنة ٤٠٣هـ (٢) .

وقال الماوردي في مقدمة « درر السلوك » : « الحمد لله الذي جعل الحق معزا لمن اعتقده وتوخاه ، ومعينا لمن أعتمه وابتغاه ، وجعل الباطل مذلا لمن آثره وارتضاه ، ومذلا لمن أظهر واقفاه ، واختص ملك الملوك بهاء الدولة وضياء الملة وغيث الأمة باعتقاد الحق واجتناب الباطل حتي تمكن من نواصي من راده ومانعه ، وجعل له من ولده سنداً يظاھره وعضداً يؤازره ٠٠٠ » وقال : « ٠٠٠ فكان ملك الملوك بهاء الدولة بمن خصه الله بأسرعاء خلقه ، واستردعه حفاظ حقه ، وجعلنا أهل طاعته نتمسك بعصم الموالاة ، ونمت بإخلاص المصافاة ، وأخلص الرعية طاعة من كان لحق الرعية مذكرا ، وبحق سلطانه معروفا وقد دعاني صدق الطاعة إلى انشاء كتاب وجيز ٠٠٠ » (٣) .

٣٩- لقاتل أن يقول : إن هذا الكتاب قدم لجلال الدولة لأنه الذي طلب رسميا التلقب «بملك الملوك» وكان له الماوردي صديقا ، وألقى بعلم جواز التلقب بهذا اللقب على الرغم من إجازة بعض فقهاء عصره (٤) .

(١) درر السلوك ق ٢ / ١ .

(٢) انظر في ترجمة بهاء الدولة : سر أعلام النبلاء للذهبي ١٧ : ١٨٥ ، ١٨٦ ، المستطاع لابن الجوزي ج ١ ص ٣٣٨ ، ٣٣٩ .

وجه ١٥ ص ٩٥ ، الروالي بالرهيات اعتناء إحسان عباس ٧ : ٢٩ .

(٣) درر السلوك ق ٢ / ١ - ب ، ٢ / ٣ ، (انظر اللوحات المرفقة في ختام البحث رقم ٥ ، ٦ ص ٧٥ ، ٧٦) .

(٤) ابن الأثير : الكامل في التاريخ ٩ : ١٩١ .

قال ابن كثير : « لما قدم السلطان ( جلال الدولة ) قربه وأدناه وحظى عنده وأكرمه لما كتب في تلقيه الملك شاهنشاه ، وتنازع الفقهاء في جواز ذلك فسوغة القاضي أبو الطيب ومنع ذلك الماوردي ، وما زاده ذلك من الملك إلا قربا وحظرة » (١) .

٤- من أجل وضع المسألة وضعها الصحيح يتعين استقراء الواقع التاريخي ، ويتبين من خلاله أن بهاء الدولة تولى السلطنة للطائع بالله ، وكان سنة ٣٧٩ هـ بعد وفاة أبيه وبعهد منه ، وكان عمر بهاء الدولة وقتذاك ١٨ سنة (ثمان عشرة سنة) ، ولقبه الطائع بالله بهاء الدولة وضياء الملة (٢) ، وأكره بهاء الدولة الخليفة الطائع بالله أن يتنازل عن الخلافة للقادر بالله ، وكانت بينهما صلة (٣) حدث بالخليفة القادر أن يبعث له خطابا نصه :

« بسم الله الرحمن الرحيم

من عبد الله أحمد الإمام القادر بالله أمير المؤمنين إلى بهاء الدولة وضياء الملة أبي نصر بن عضد الدولة وتاج الملة ... فقد أصبحت وأمسيت سيف أمير المؤمنين لأعدائه ، والحاضي دون غيرك بجميل رأيك ، والمستبد بحماية حوزته ، ورعاية رعيته ، والسفارة بينه وبين ودائع الله عنده » (٤) .

وثابت في أحداث ذى القعدة من سنة ٣٨١ هـ أن القادر بالله أضاف إلى ألقاب بهاء الدولة « غياث الأمة » وخطب له بذلك على المنابر (٥) .

إن لقب « ملك الملوك » هو ما كان يجري عليه العمل في مخاطبة بهاء الدولة لأنه من أصل فارسي ، وكان اللقب الشائع لديهم « شاهنشاه » أي « ملك الملوك » .

٤١- إن كتاب « درر السلوك » كتب بعد سنة ٣٩٢ هـ ؛ لأن مقلعة الكتاب تضمنت دعوة من الماوردي لولد بهاء الدولة بقوله : « وجعل له من ولده سندا يظاهره وعضدا يؤازره »

(١) طبقات الشافعية لابن كثير، مخطوط ، بمجامعة برسون رقم ٤٩٩٣ ، في ٢٦٣ / ب ، وانظر المطبوع بحوان ( طبقات الفقهاء الشافعيين ) : تحقيق وتعليق وتقديم الدكتور أحمد هاشم والدكتور محمد زيهبم حزب ، مكتبة القالة الدينية ، مصر ، ١٩٩٣ م - ١٤١٣ هـ ، ص ١٩٩ وفي نفس المعنى : صبحي الأحمشي للقلشندى ج ٥ ص ١٧

(٢) ابن الجوزي : المتظم في تاريخ الأمم والملوك تحقيق محمد عبد القادر عطا ، ومصطفى عبد القادر عطا ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، ١٤٣٨ م .

(٣) لبهاء الدولة هو الذي منع الطائع بالله وأظهر أمر القادر على الرغم من حرب القادر من الطائع بالله ، انظر المتظم ١٤ : ٣٣٧ ، ٣٣٨ .

(٤) المتظم ١٤ : ٣٥٠ ، ٣٥١ - (٥) المتظم ١٤ : ٣٥٦ .

وكان أول أولاد بهاء الدولة سلطان الدولة الذي ولد سنة ٣٨٣هـ ، وتولى الحكم بعد وفاة أبيه سنة ٤٠٣هـ (١) .

وفي ٩ من ذى الحجة ٣٩٢هـ ولد البهاء الدولة ترمان : الأمير أبو الحسن وأبو الحسين ، وفعاش أبو الحسين بضع سنين ومات ، وبقي أبو الحسن وملك الإمرة بالحضرة ولقب مشرف الدولة (٢) .  
ويبدو لي أن سن الماوردي وقت تأليف « درر السلوك » كان مقاربا لسن بهاء الدولة .

٤٢- صلة الماوردي بملوك بني بويه بدأت منذ وقت مبكر من عمره ، يؤكد هذا مادونه ياقوت الحموي في ترجمته إذ يقول : « كان ذا منزلة من ملوك بني بويه ، يرسلونه في التوسطات بينهم وبين من يناولهم ، ويرتضون وساطته ، ويقفون بتقريراته » (٣) يتضح من هذا تكرار واسطته وتعددتها فهي ليست واسطة واحدة كما يرى البعض ، ولم تكن صداقته قاصرة على جلال الدولة فحسب .

٤٣- كان الإمام الماوردي يحاسب نفسه أوابا إلى الحق ، وقد تبين له أن تلقيب « بهاء الدولة » بملك الملوك لم يكن موفقا فيه ، فعندما طلب ذلك « جلال الدولة » رسميا امتنع عن الإفتاء به لوروفه على النص ، وهو قول الرسول صلى الله عليه وسلم : « إن أختنح اسم عند الله ، رجل تسمى ملك الأملاك ، لا ملك الأملاك إلا الله » (٤) ، ويؤيد ابن الجوزي وجهه الماوردي في مقابلة فقهاء عصره (٤) .

ارتأى الماوردي مع علو منه وطول تجربته أن يجرّد رسائله وكتبه من قدمت إليهم .  
٤٤- انتهى إلى أن كتاب السياسة الذي أشار إليه الماوردي في « أدب الدنيا والدين » هو « درر السلوك في سياسة الملوك » وقد ألفه وعمره قرابة تسع وعشرين عاما ، سنة ٢٩٣هـ .

(١) سر أعلام النبلاء ١٧ : ١٨ ترجمة رقم ١٤ .

(٢) المنظّم ج ١٤ : ٣٣٠ .

(٣) معجم الأديباء ١٥ : ٥٣ .

(٤) رواه الشيخان عن أبي هريرة . صحيح البخاري ضبطه ورقمه الدكتور مصطفى البغا ح ٥ ص ٢٢٩٢ رقمي ٥٨٥٢ .

٥٨٥٣ ، كتاب الأدب ، باب : أبغض الأسماء إلى الله ، صحيح مسلم ضبطه ورقمه محمد فؤاد عبد الباقي ح ٣

ص ١٦٨٨ رقم ٢١٤٣ ، كتاب الآداب ، باب تحريم التسمي بملك الأملاك .

(٤) المنظّم ١٥ : ٢٦٥ .

## المبحث الرابع

### أسلوب ومنهج نصيحة الملوك يتفق مع منهج الماوردي

#### في كتبه السياسية

٤٥- لقائل أن يقول : إن أسلوب ومنهج كتاب « النصيحة » يتفق مع أسلوب ومنهج الماوردي في كتبه السياسية ، فأسلوب كتاب « النصيحة » يقرم على السجع غير المتكلف ، ومنهجه يقرن بين الاستدلال بآيات القرآن الكريم والأحاديث الشريفة ، وحكم الفرس واليونان وأمثال وحكم العرب كما هو الحال في كتاب : « قوانين الوزارة » و « تسهيل النظر » .

#### المناقشة :

٤٦- إذا كانت دراسة الأسلوب تدخل في صميم الدراسات الأدبية لا الفقهية ، فلا يمنعنا هذا أن نقول : إن لكل كاتب أسلوبا يتميز به ؛ قد يتشابه مع غيره ولكنه لا يتطابق معه . ولكل كاتب لوازم في كتابته ، وله مفردات تتكرر في معجمه اللغوي وخاصة في مقدمة كتبه . وإذا قابلنا بين مقدمة كتاب « النصيحة » ، وكتب الماوردي تبين أن هناك اختلافا واضحا في الأسلوب .

قال صاحب « النصيحة » في مقدمته : ( بحمد الله نفتح ، وعليه نترك ، وبه نستعين على كل مقصود ، وإياه نسأل التوفيق والسداد )<sup>(١)</sup> . قال الماوردي في مقدمته « تسهيل النظر » : ( الحمد لله الذي جعل الحق معزا لمن اعتقده وتوخاه ، ومعينا لمن اعتمله وابتغاه ، وجعل الباطل مذلا لمن آثره وارتضاه ، ومذلا لمن أظهره واقفاه ، حمدا يوازن جميل نعمه ، ويضاهي جزيل قسمه ، وصلى الله على سيدنا محمد النبي وآله وصحابه . أما بعد )<sup>(٢)</sup> .

(١) نصيحة الملوك تحقيق خضر محمد خضر ص ٢٢ ، وتحقيق محمد جاسم الحلبي ص ٤١ .

(٢) تحقيق محي هلال السرحان ، ومراجعة وتقديم الدكتور حسن الساعدي ص ٣ .



وقال الماوردي في مقدمة « الأحكام السلطانية » : « الحمد لله الذى أوضح لنا معالم الدين ومن علينا بالكتاب المبين ، وشرع لنا من الأحكام ، وفصل لنا من الحلال والحرام ، ما جعله على الدنيا حكما تقررت به مصالح الخلق ، وثبتت به قواعد الحق ، وروكل إلى ولاية الأمور ما أحسن فيه التقدير ، وأحكم به التدبير ، فله الحمد على ما قدر ودبر ، وصلواته وسلامه على رسوله الذى صدع بأمره ، وقام بحقه محمد النبى وعلى آله وصحابه ٠٠٠ أما بعد » (١) .

وقال الماوردي في مقدمة « أدب الدنيا والدين » (٢) : « الحمد لله ذى الطول والآلاء ، وصلى الله على سيدنا محمد خاتم الرسل والأنبياء وعلى آله وأصحابه الأتقياء ، أما بعد ٠٠٠ » .

وقال في مقدمة « قوانين الوزارة » : « الحمد لله على ما هدى وأرشد ٠٠٠ وصلى الله على رسوله محمد النبى وآله وصحبه أما بعد » (٣) .

إن البين من مقدمات الماوردي في كتبه جميعا أنه يبدأ بالجملة الأسمية (( الحمد لله )) (٤) بينما الوارد في كتاب « النصيحة » بشبه الجملة « بحمد الله نفتتح » وأنه دواما يتضمن المقدمة الصلاة على النبى وآله وصحابه ٠٠ بينما لم يرد ذلك في النصيحة .

٤٧- يستخدم صاحب النصيحة لفظة « رويانا » خمس مرات مما يدل على أنه معلود من رواية الحديث فقد قال في مقدمته : « ثم مارويانا عن نبينا صلى الله عليه وسلم : « من كان عنده علم فكتمه أجمه الله بلجام من نار يوم القيامة » (٥) .

(١) خرج أحاديثه وعلق عليه خالد عبد اللطيف السبع ، طبعة دار الفكر العربى ، بيروت ، ١٤١٠ هـ ، ص ١٢٧ .

(٢) حققه وعلق عليه مصطفى السقا ، طبعة دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ٤ ، ١٣٩٨ هـ ، ص ١٧ .

(٣) طبعة مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ، ط ٣ ، ص ٤١ .

(٤) كل كتب الماوردي تبدأ بالجملة الأسمية (( الحمد لله )) ٠٠ وتضمن الصلاة على الرسول صلى الله عليه وسلم ، انظر التفسير : (النكت والعون) ج ١ ص ٢١ ، الإقناع ص ١٩ ، وأعلام النبوة ص ٧ ، ٨ .

(٥) نصيحة الملوك تحقيق محمد جاسم الحديثي ص ٤١ ، والحديث عن أبى هريرة رضى الله عنه في سنن أبى داود ج ٣ ص ٣٢١ وسنن اليملى ج ٤ ، ص ٣٢٤ ، وسنن ابن ماجه ج ١ ص ٩٨ ومسند الإمام أحمد بن حنبل تحقيق أحمد شاکر ج ١٤ ص ٥ رقم الحديث ٧٥٦١ ، والمستدرک على الصحيحين للحاكم النيسابورى ج ١ ص ١٠١ .

ثم ماروينا عنه أنه قال : « إنا الدين النصيحة ، قيل لمن يارسل الله ، قال : لله ولرسوله ولأئمة المسلمين وجماعتهم »<sup>(١)</sup> . وقال فقد رويانا عن النبي صلى الله عليه وسلم ، أنه قال : « ما ازداد أحد علما فازداد به على الدنيا حرصا إلا ازداد من الله بعدا ، وازداد الله له بغضا »<sup>(٢)</sup> وعلى كثرة استناد الماوردي في كتبه إلى الحديث النبوي يبد أننا لانجد يستخدم لفظة « رويانا » بل إن له كتابا ضمنه (٣٠٠) ثلاثة مائة حديث من الأمثال والحكم النبوية لم يرد فيه لفظ « رويانا »<sup>(٣)</sup>

٤٨- اختلاف نسبة الشواهد بين كتاب « نصيحة الملوك » وكتب الماوردي :

- اعتبر صاحب النصيحة مقولة : « جالس الكبراء ، ومائل العلماء ٠٠٠ » من حكم الأولين<sup>(٤)</sup>

بينما الماوردي يعتبر ذلك حديثا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في كتابه « الأمثال والحكم »<sup>(٥)</sup>

-أورد صاحب النصيحة شعرا ونسبه إلى عبد الله بن طاهر المتوفى سنة ٢٣٠هـ منه :

ركوبك الهول مالم تبد فرصته  
جهل وأمرك بالإقدام تغرير  
فكن مصيبا وخذ بالخزم مأثرة  
فلن يلم لأهل الخزم تدبير<sup>(٦)</sup>

أورد الماوردي البيتين في ( النكت والعيون ) وفي « تسهيل النظر » ونسبهما إلى الطاهر

ابن الحسين ( المتوفى ٢٠٨هـ )<sup>(٧)</sup> ، والد عبد الله مالف الذكر .

٤٩- بين صاحب النصيحة منهجه في مقدمته فقال : « على إنا لا نفرد في كتابنا بأرائنا ولا

نعتد في شيء نقوله على هوانا ، دون أن نحتج لما نقول فيه ونذكره بقول الله ، عز وجل ، المنزل في كتابه ، وأقارب رسوله ، صلى الله عليه وسلم المروية في سنته وآثاره ، ثم سير الملوك الأولين ، والأئمة الماضين والخلفاء الراشدين ، والحكماء المتعلمين في الأمم الحالية والأيام

(١) مقدمة نصيحة الملوك ق ١ / ٢ ، وبعض المحققين ( محمد جاسم الخليلي ) ص ٤٢ يخرج الحديث وينسبه إلى البخاري ومسلم

٠٠ حال كونه لفظه " وجماعتهم " ولردة في المعجم الكبير للطبراني ج ٢ ص ٥٣ وليست في البخاري ومسلم .

(٢) نصيحة الملوك ق ١ / ٥٩ ، وتحقيق محمد جاسم الخليلي ص ٣٦٨ ، يورد الترمذي عن ابن سيرين : « ( من ازداد في العلم

رحلا ولم يزد في الدنيا زهلا ، لم يزد من الله إلا بعدا » متن الترمذي ص ٥٨ .

(٣) نصيحة الملوك تحقيق محمد جاسم الخليلي ، طبعة العراق ، ص ٢٢٤ .

(٤) الأمثال والحكم تحقيق الدكتور فؤاد عبد المنعم ص ٤٩ الحديث رقم ٣٦ (٥) نصيحة الملوك ، المرجع السابق ، ص ٤٩٣

(٦) تفسير الماوردي ( النكت والعيون ) طبعة الكويت ج ١ ص ٣٣ ، وتسهيل النظر ، تحقيق محي هلال السرحان ، طبعة بيروت

١٩٨١ م ص ١٢٨ ، ١٢٩ .

الماضية ، إذ كان هؤلاء أولى بالتقليد فيما قالوا ، والاتباع فيما نسبوا ، والإقتداء بهم فيما مثلوا ))<sup>(١)</sup> فهو يعتمد فى بيان آرائه على الكتاب والسنة ثم يعتمد بتجربة ملوك الفرس ( الملوك الأولين ) والحكماء المتقدمين أى فلاسفة اليونان والفرس والهند والعرب والخلفاء الراشدين والأئمة الماضيين .

٥٠- سبق أن بينا منهج الماوردى فى كنهه السياسية<sup>(٢)</sup> ، وأن كتاب «الأحكام السلطانية» يندرج ضمن الكتب التى تمثل أصالة الفقه السياسى الإسلامى لاعتماده على الكتاب والسنة ولا يستند فيه إلى الحكم والأمثال أو تجربة ملوك الفرس أو الرومان ، كما هو الحال فى «قوانين الوزارة» و «تسهيل النظر» .

٥١- وكتاب « نصيحة الملوك » يتفق فى منهجه مع « قوانين الوزارة » و « تسهيل النظر » فى الإعتماد على الكتاب والسنة ، وأمثال الحكماء من الفرس والروم والعرب ؛ ولكن هذا المنهج سبق الماوردى علماء منهم الإمام ابن قتيبة ، المتوفى ٢٧٦هـ ، فى كتابه «عيون الأخبار»<sup>(٣)</sup> والإمام ابن عبد ربه الأندلسى ، المتوفى ٣٢٨هـ ، فى كتابه « العقد الفريد »<sup>(٤)</sup> والإمام أبو منصور الثعالبى ، المتوفى ٤٢٩هـ ، فى كتابه «آداب الملوك»<sup>(٥)</sup> .

ولحق الماوردى علماء منهم الإمام أبو بكر محمد الطرطوشى ، المتوفى ٥٢٠هـ ، فى كتابه «سراج الملوك»<sup>(٦)</sup>

(١) نصيحة الملوك تحقيق محمد جاسم الخليلي ص ٤٦ (٢) انظر ما سبق ص ١٣

(٣) عيون الأخبار ، المجلد الأول ، التراث للجمع ، مصر ، ١٩٧٣م ، كتاب السلطان ، ص ٣، ٦، ٧، ٨، ١٠، ١١، ١٣، ١٥، ١٨، ٢٠، ٢٢، ٢٥، ٢٧، ٣٠، ٣٢، ٣٦، ٣٧، ٤٠، ٤٥، ٥٩، ٦٢، ٩٢، ٩٦، ٩٨، ٩٩

(٤) العقد الفريد ، شرحه وضبطه : أحمد أمين ، أحمد الزين ، إبراهيم الإبراهيم ، منشورات دار الكتاب العربى بيروت ، الجزء الأول ١٤٠٢هـ ، ١٩٨٣م ، كتاب اللؤلؤة فى السلطان ص ١٠، ١٨، ٢٣، ٢٦، ٢٧، ٤١، ٤٣، ٥١، ٦١، ٦٦، ٧٠

(٥) آداب الملوك تحقيق الدكتور جليل العطية ، دار الغرب الإسلامى ، بيروت ، ١٩٩٠م وانظر مثلاً ص ٨٣، ٧١، ٦٩

(٦) سراج الملوك تحقيق جعفر البياتى ، رياض الريس للكتب والنشر ، بيروت ، ١٩٩٠م وانظر مثلاً ص ٧٥، ٨١، ١٢٤، ١٥٧

٢٤٥، ٢٤٣، ٢٣٦، ٢٢٤، ٢٢٢، ٢١٨، ٢٠٠، ١٩٨، ١٩٥، ١٩٤، ١٩٣، ١٩١، ١٨٨، ١٨٠، ١٧٧، ١٧٣، ١٧٢، ١٥٧

٢٩٣، ٢٦٧، ٢٦٢، ٢٦٠،

والإمام عبد الرحمن بن عبد الله بن نصر الشيرازي (المتوفى ٥٨٩ هـ) في كتابه ((المنهج المملوك في سياسة الملوك))<sup>(١)</sup>.

والإمام ابن رضوان ( المتوفى ٧٨٣هـ ) في كتابه « الشهب اللامعة في السياسة النافعة » <sup>(١)</sup> ،  
والإمام أبو عبد الله ابن الأزرق ( المتوفى ٨٩٦هـ ) في كتابه « بدائع السلك في  
طبائع الملك » <sup>(٢)</sup> . فهو منهج لا يتفرد به الماوردي بل هو شائع مع غيره من علماء  
سابقين ولاحقين عليه ؛ فسقط الاستدلال بالمنهج على أن الكتاب للماوردي ثم تتسائل هل  
ما ورد في كتاب « نصيحة الملوك » من أحكام السياسة الشرعية يتفق مع كتب الماوردي  
الثابتة النسبة إليه ؟

وهذا هو موضوع الفصل الثاني •

(١) التيج السلوك في سياسة الملوك ، تحقيق ودراة ، على عبد الله المومى ، مكتبة النوار الأردن ، ١٤١٠هـ ، ١٩٨٧م انظر ص ١٧٣ ، ١٨٩ ، ١٩١ ، ٢٣١ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، ٢٣٧ ، ٢٣٩ ، ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٢٤٨ ، ٢٦٩ ، ٢٨٤ ، ٢٨٩ ، ٣٣٩ ، ٣٦٣ ، ٣٩٤ ، ١١٤٣١ ، ٤٥٧ ، ٤٨٠ ، ٤٩٤ ، ٠

(٢) الشهب اللامعة في السياسة النافعة ، تحقيق ودراسة الدكتور على سامي النشار ، انظر  
ص، ٨٧، ٨٦، ٧٥، ٩٠، ١٠٣، ١١٩، ١٢٤، ١٣٨، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٧، ١٤٨، ١٥٠، ١٥١، ١٥٨، ١٦٥، ١٦٦ ،  
١٧٤، ١٧٧، ١٧٩، ١٩٩، ٢٠٤، ٢٠٨، ٢١١، ٢١٥، ٢٣١، ٢٣٦، ٢٤١، ٢٤٦، ٢٥٥ ..... ٤٣١ : ٤٣٥

[illegible]

## الفصل الثانى

### بين نصيحة الملوك وكتب الماوردى فى أحكام السياسة الشرعية

تمهيد وتقسيم :

٥٢- إن مجالات السياسة الشرعية متعددة : فى الحكم والادارة ، وسياسة القضاء ، والسياسة

المالية ، والسياسة القضائية ، والحرية ، والدولية .

وتضمن كتاب « نصيحة الملوك » آراء تتعلق بفن الحكم والادارة ، من تعريف لعلم السياسة

ودور الملك فيها ، وبيان للعلاقة بين الحاكم والرعية ، وواجبات الحاكم والرعية .

كما تضمن أحكاما تتعلق بالوزارة ، والقضاء ، والشورى .

وفى السياسة المالية : أحكام سهم المثلثة قلوبهم ، ومقدار ما يعطى للعاملين على الزكاة ،

ومدى تخميس الفى .

فى السياسة العقابية : عقوبة السكر ، وقدر نصاب القطع فى السرقة .

وهذه المسائل عرضها الماوردى فى كتبه السياسية والفقهية ، إن المقابلة بين ماورد فى

« نصيحة الملوك » وهذه الكتب تعين على وضع المسألة وضعها الصحيح ، وكشف الحقيقة

التي تسعى إليها من خلال البحث العلمي .

نقسم هذا الفصل إلى المباحث الآتية :

**المبحث الأول :** التعريف بعلم السياسة ، ودور الملك فيها ، وطبيعة العلاقة بين الملك والرعية .

**المبحث الثانى :** واجبات الملك والرعية .

**المبحث الثالث :** الوزراء .

**المبحث الرابع :** القضاء .

**المبحث الخامس :** الشورى .

**المبحث السادس :** سهم المثلثة قلوبهم .

**المبحث السابع :** مقدار ما يعطى للعاملين على الزكاة •

**المبحث الثامن :** مدى تخميس الفئ •

**المبحث التاسع :** عقوبة السكر •

**المبحث العاشر :** نصاب القطع في السرقة •

## المبحث الأول

تعريف علم السياسة ، ودور الملك فيها

وطبيعة العلاقة بين الملك والرعية

### تعريف علم السياسة :

٥٣- قال صاحب النصيحة : إن علم السياسة على الحقيقة « يتصل بعلم الدين وأصله ، وطريقه الاستدلال بالشاهد على الغائب ، وبالتفق عليه على المختلف فيه ، وجهة استخراج الرأي . . . وطريق النظر في العواقب ، ومناظرة العمال والكتاب والوزراء » (١) . وقال : « وليس شيء مما يحتاج إليه الملوك والرعايا والرؤساء والمرؤوسون ، في دين أو دنيا إلا وجدت له في كتاب الله عز وجل وسنة الرسول صلى الله عليه وسلم ، وسيره وأخباره أصلاً محكماً ، وأثراً يئناً ، إما نصاً لا يخالف له ، ولا شبهة فيه ، وإما دلالة يسهل استخراجها أو مجملًا يمكن شرحه وتفسيره ، وكيف لا يكون كذلك ، والله تبارك وتعالى ، يقول : ( ما فرطنا في الكتاب من شيء ) (٢) ويقول : ( ونزلنا عليك الكتاب تبياناً لكل شيء ) (٣) . . . ثم دل النبي صلى الله عليه وسلم على طلب الحق في إجماع أمته ، وعند علماء ضحايته فقال : ( لا تجتمع أمتي على ضلالة ) (٤) وقال : ( لاقتدوا بالذين من بعدي : أبي بكر وعمر ) (٥) وقال : ( أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم ) (٦) . . . (٧) .

(١) النصيحة ، تحقيق محمد جاسم الحديثي ص ٢٢٠

(٢) سورة الأنعام : الآية ٣٨ .

(٣) سورة النحل : الآية ٨٩ .

(٤) رواه أحمد ، والطبراني في الكبير ، وابن أبي خزيمة في تاريخه عن أبي نضرة الفقاري رحمه الله بلفظ : (( سألت ربي أن لا يجمع أمتي على ضلالة فأعطينيها )) المسند ح ٦ ص ٣٩٦ ، وكشف الخفاء ح ٢ ص ٤٨٨ ، والقايد الحسة ص ٤٦٠ رقم ١٢٨٨ .

(٥) رواه أحمد وابن ماجه عن حليقة . المسند ح ٥ ص ٣٨٢ ، ٣٨٥ ، ٣٩٩ ، ٤٠١ ، ٤٠٢ ، وسنن ابن ماجه حققه وضع له هاربه الكمبرير الدكتور محمد مصطفى الأعظمي ح ١ ص ٢١ ، المقدمة ، باب فضائل أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم :

(٦) أخرجه البيهقي والبيهقي عن ابن عباس ، بلفظ : (( أصحابي بمنزلة النجوم في السماء بأيهم اقتديتم اهتديتم )) . كشف الخفاء ح ١

ص ١٤٧ ، وكثر لعمال ح ١ ص ١١٩ .

(٧) النصيحة ، الطبعة السابقة ص ٢٨٣ ، ٢٨٥ .

## دور الملوك في السياسة :

٥٤- يرى صاحب « النصيحة » أن السلطة والقدرة للملوك ، وهم اختيار الله للرعية وجعل البشر مستخرين لهم ، وفضلهم على طبقات البشر ، فقال : « فضل الله جل ذكره الملوك على طبقات البشر ، تفضيل البشر على سائر أنواع الخلق وأجناسه . . »<sup>(١)</sup> حيث إن الملك يستمد اسمه من نفس الإسم الذي أطلقه الله على ذاته العلية ، وقال : « فليس أحد في حكم هذا اللفظ ، أولى بالفضل ، ولا أجزل قسما ، ولا أرفع درجة من الملوك ، إذ كان البشر مستخرين لهم وممتننين لخدمتهم ، ومتصرفين في أمرهم ونهيهم »<sup>(٢)</sup>.

## العلاقة بين الملك والرعية :

٥٥- يصور العلاقة بين الملك والرعية كالعلاقة بين الراعى والحيوان ، أو كعلاقة الرأس (الملك) بالأعضاء (الرعية) وأنه لا بقاء للحيوان بدون الراعى ، ولا بقاء للأعضاء بدون الرأس . وأن الملك ظل الله في الأرض ، فقال : « إن الله جعل الملوك خلفاءه في بلاده . . . والسلطان ظل الله في الأرض . . . . . وسماهم رعاة عباده ، تشبيها لهم بالرعاة ، الذين يرعون السوائم والبهائم ، وتمثيلاً لرعاياهم بالإضافة إليهم بها ، ولهذا المعنى سماهم الحكماء ساسة ، إذ كان محلهم من موسيهم محل السائس مما يسوسه ، من البهائم والدواب الناقصة الحال ، من القيام بأمور أنفسهم ، والعلم بمصالحها ومقاسدها ، وسماوا أفعالهم الخاصة بهم سياسة . . . وجلالة حال الملوك سمي أهل اللغة الملك رأسا ، إذ جعلوا محله من رعيته ، محل الرأس من البدن ، وكل الأعضاء مسخرة له ، ومهيأة لحمله ، ولأنه لا بقاء للجسد إلا به ، ولا قوام له إلا معه »<sup>(٣)</sup> .

(١) النصيحة الطيبة السابقة ، ص ٧٢ .

(٢) نفس المصدر ص ٧٤ .

(٣) نفس المصدر ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٧ .



فالعهد الذى بين الناس كأفراد فى المجتمع والملك الحاكم لهذا المجتمع ، يلزم الناس فقط الدين يحصلون على الأمن والسلام والنظام مقابل الطاعة وصدق الموازنة والتعظيم له فقال :

« هذا ما أخذ الله على كافة الخلق ، من حسن الطاعة للإمام العادل ، والملك الفاضل ، وصدق الموازنة والتعظيم له ، وترك الخلاف عليه ما أطاع الله ، ولزم فرائضه وحدوده » (١)

هل تنفق هذه الأفكار مع ماورد فى كتب الماوردى ؟ .

٥٦- ورد تعريفا لعلم السياسة فى « تسهيل النظر » بأنه :

« ما سيست به الممالك ، ودبرت به الرعايا والمصالح » (٢) وأساسه :

« التفويض إلى إمرة سلطان مستوعى ، ينقاد الناس لطاعته ، ويتدبرون بسياسته ، ليكون بالطاعة قاهرا ، وبالساسة مدبرا » (٣) .

« وإن سياسات الملوك مقصورة على أمرين : أحدهما : تدبير أمور الجمهور بآرائهم ، والثاني : استتابة الكفاة فى تنفيذها على أوامره » (٤) .

وإن سلطة للملك منحة إلهية فقال الماوردى فى سياسة الملك من تسهيل النظر :

« حق على من مكنه الله فى أرضه وبلاده ، وأتمنه على خلقه وعباده ، أن يقابل جزيل نعمته بحسن السريرة ، ويجرى من الرعية بجميل السيرة » (٥) واستند إلى قوله تعالى :

(يادادود إنا جعلناك خليفة فى الأرض ، فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى ) (٦) .

وبناء على المنح الإلهى يكون الملك مسؤولا أمام الله فقط ، الذى يعتبر الجهة الوحيدة التى لها حق المحاسبة والمساءلة ( وهو تعالى ولى السؤال عنها ) (٧) ولا حق للناس (الرعية) فى الاعتراض على أفعال الملك ، بل عليهم الخضوع والطاعة بدون سؤال ، كما يجب عليهم نصرته السلطة على الدوام ، وأن يتصرفوا بين ما يأمر به وما ينهى عنه . (٨)

(٢) تسهيل النظر ، تحقيق محى هلال السرحان ، ص ٤ .

(٤) تسهيل النظر ، ص ١٩٢ .

(٦) سورة ص : الآية ٢٦ .

(١) نفس المصدر ص ٨٠ .

(٣) تسهيل النظر ، ص ٤ .

(٥) تسهيل النظر ، ص ١٤٣ .

(٧) ، (٨) تسهيل النظر ، تحقيق محى هلال السرحان ، ١٤٥ .

٥٧- أما العلاقة بين الملك والرعية فهي كعلاقة الولي باليتيم ، قال الماوردي :

« حراسة الرعية لأنهم أمانات الله استودعه حفظها ، واسترعاه القيام بها ، لا يقدرون الدفع عن أنفسهم إلا بسلطانه ، ولا يصلون إلى العدل والتصاف إلا بإحسانه ، وهم منه بمنزلة ولي اليتيم المندوب لكفالاته ، والقيم بمصالحه ، يلزمه بحكم الاسترعاء ، والأمانة أن يقوم زنده ، ويصلح خلله ، ويحفظ أمواله ، ويشمر مواده ، كذلك مكانه من رعيته في الذب عنهم ، والنظر لهم ، والقيام بمصالحهم ٠٠٠٠ » (١) .

٥٨- وكتب الماوردي كتابا أسماه « الأحكام السلطانية والولايات الدينية » - امثالاً لأمر من لزم طاعته - يرى فيه أن السياسة هي الأحكام المتعلقة بالإمامة ، « وأن الله وكل إلى ولاية الأمور ما أحسن فيه التقدير ، وأحكم به التدبير ٠٠٠ وأن الله جلت قدرته ندب للأمة زعيما خلف به النبوة ، وحاط به الملة وفوض إليه السياسة ، ليصدر التدبير عن دين مشروع ، وتجتمع الكلمة على رأى متبوع ، فكانت الإمامة أصلا عليه استقرت قواعد الملة وانتظمت به مصالح الأمة » (٢) . فالإمامة تتضمن حكم وتبدير الناس ، وإدارة البلاد وفقا لمبادئ الشريعة . وتعتقد الإمامة بجمهور أهل العقد والخل في كل بلد ليكون الرضاء به عاما والتسليم لإمامته إجماعا ، كما تعتقد بالتعيين بعهد من الإمام من قبل (٣) .

٥٩- إن المقابلة بين مآورد في «نصيحة الملوك» و «تسهيل النظر» يتضح أن هناك قلرا مشتركا ، أن السلطة للملوك منحة إلهية ، ولكن الاختلاف واضح بين النصيحة وتسهيل النظر في :

- تعريف السياسة : ففي النصيحة « السياسة » استخراج الرأى وتحقيق المصلحة بمنظرة العمل والكتاب والوزراء بينما في « تسهيل النظر » السياسة هي فن إدارة المجتمعات الإنسانية وتبدير الشعوب وتحقيق مصالحها ، وهو معنى أوسع وأعمق كما ورد في النصيحة .  
- تصوير العلاقة بين الملك والرعية مثل الراعى والحيوان في النصيحة هو حط من قدر الشعوب بينما التصوير في « تسهيل النظر » كالولاية على اليتيم وما تتطلبه من الأمانة والعمل

(١) المصدر السابق ص ١٦٧

(٢) الأحكام السلطانية تحقيق خالد عبد اللطيف ص ٧ .

(٣) الأحكام السلطانية ٣٣ .

على تحقيق مصالحه ، وهو استخدام لمصطلحات إسلامية من الولاية والامانة والمصلحة ، يتفق ومقاصد الإسلام .

إن كلام الماوردي في الأحكام السلطانية يعد الإمام لا الملك هو أساس السلطة ، وأن الإمامة عقد بين أطراف معينين ، ويستلزم توافر أركان العقد من العرض والقبول ، والاختيار ، وإلا كان العقد باطلا ، فأهل العقد والحل عندما يجدون المرشح الأفضل المستوفى للشروط ، وجب عليهم عرض الإمامة عليه ، فإذا وافق عليها انعقدت البيعة له ، ولزم كافة الأفراد الدخول في الطاعة واعطاءه البيعة ، أما إذا امتنع عن القبول فإنه لا يجوز إجباره عليها (( فالإمامة عقد مرضاة واختيار ، لا يدخله إكراه ولا اجبار . . . )) (١) .

فهو يرى أن لصفوة الأمة ممثلة في علمائها من أهل العقد والحل دورا فعلا في اختيار الحاكم ، وإن الحكم ليس بمنحة إلهية وإنما يقوم على عقد رضائي .

وهذا يعني تطورا في الفكر السياسي عند الماوردي ، فكتابه الأولى من « درر السلوك في سياسة الملوك » و « تسهيل النظر » كانت موجهة إلى من في يده السلطة الفعلية من حكام بني بويه ، وهم من أصل فارسي ، ويقوم الفكر الساساني القديم على تأليه منصب الملك ، وتسخير مقدرات الرعية في خدمة الملك ، وعدم مساءلة الملك إلا أمام الله .

أخذ الماوردي في الميل جهة الخليفة العباسي عام ٤٢٩ هـ عندما رفض الماوردي شرعية منح الأمير البويهى جلال الدولة لقب « ملك الملوك » على أساس أن هذه الصفة لا تكون إلا لله سبحانه وتعالى ، وأن الخليفة يجب أن يكون صاحب السلطات الفعلية ، ففي عام ٤٣٤ هـ وقف الماوردي في جانب الخليفة العباسي القائم بأمر الله ضد جلال الدولة ، وذلك حيث تدخل الأمير البويهى في مصادرة نصيب الخليفة العباسي من الجوالي ( نوع من الضريبة النقدية ) ، وقام الخليفة بإيقاد الماوردي للتوسط لدى جلال الدولة واسترجاع حق الخليفة (٢) ، وأن الخليفة له عليهم حق الطاعة ، فالأحكام السلطانية من الكتابات المتأخرة للماوردي .

(٢) ابن الجوزي : المتظم ح ١٤ ص ٢٦٤ ، ٢٨٥ .

(١) الأحكام السلطانية ، نفس المصدر ، ص ٣٥ .

## المبحث الثانى

### واجبات الملك والرعية

#### واجبات الملك وحقوق الرعية :

٦٠- عرض صاحب النصيحة لواجبات الملك فى سياسة الخاصة ، العامة ، والجند ، وهى كثيرة وأجملها فقال : « نجمع ما يجب عليه من ذلك ، ونفسره وندل عليه ، ونبين عن وجه الصلاح فيه ، فى عشر خصال :

**الأولى :** تشمل الخاصة والعامة . . من الحمل على ظاهر الشريعة ، والحث عليها ، والترغيب فيها ، وإظهار كرامة التدينين عليه ، وجلالتهم عنده ، والمنع من إظهار الفساد والفجور من الميسر ، وشرب الخمر ، وإظهار السكر ، والفسوق ، والقذف ، والنياحات الفاحشة على الموتى ، وكل محرم ومكروه فى الدين ، وما يدخل فى أبواب الحسبة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

**والثانية :** حماية بيضتهم ، وصيانة حوزتهم ، ومجاهدة أعدائهم والباغين عليهم ، وكفايتهم ذلك ، حتى تلتز معايشهم ، ويأمنوا مرة أعدائهم ، ويشغلوا بمكاسبهم ومسايعهم ويتبها لهم عمارة المملكة . . . » (١) .

**« والثالثة :** قمع ذعارهم ، وأهل العبث والفساد فيهم ، وشغلهم عنهم بقتل أو صلب ، أو نفى أو حبس أو قطع ، على ما جاءت به الشريعة فى الكتاب والسنة ، وإن لا تحمله الرقة لهم ، والميل إلى بعضهم على الإحابة فيها ، فإن الإحابة لهم ترك الإحابة نفسها ، وفى الإبقاء عليهم فى هذا الباب إهلاك لهم . . .

(١) نصيحة الملوك ، لتحقيق محمد جاسم الخديوى ، ص ٣٦٢ .

ثم يجب عليه أن لا يتعدى حدود الله وما أمره به ، تعظيما للعقوبة ، وتفخيما لها ، فإنه لا عقوبة أهيب فى النفوس ، ولا أهول فى العيون ، ولا أولى بالردع ، ولا أخرى بأن لا يورث المعاقب حقدا وعداوة وموجدة ، من عقوبة يحال بها على الله وعلى دينه الذى يقر به المعاقب ، وعلى أن من تعدى فى الزيادة غضبا وحمية يوشك أن يحابى وينقص رضا وميلا ، ويعفو عن الجريرة فى بعض الأوقات ، وفى ذلك تعطيل للحدود ، وإهمال الرعية ، وإمراج لأهل المملكة» (١) .

«والرابعة : أن يحكم بينهم فى مظالمهم ودعائهم ، وسماع بيناتهم وشهادتهم بكتاب الله عز وجل ، وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم ، وما يوجه الحق والحكم» . . . .

والخامسة : أن يعرف طبقات الناس ومراتبهم ، من أبناء الملوك والأشراف ، وذوى الأنساب والأحساب وأولادهم ، والعلماء والنسك وذويهم ، . . . . فيوفر على كل طبقة منهم حقهم على مقادير أسبابهم ومراتبهم من البشر والتقريب والارفاق والترتيب فإن ذلك مما يحرضهم على التسابق فى طلب الخير والتباهى فى نيل الفضل فيما هم فيه فيكون ذلك سببا لانتظام أمورهم واتساق أحوالهم، وطيبة أنفسهم . . .» (٢) .

«والسادسة : أن يمنع العامة ظلمه ، وظلم أصحابه وحاشيته ، ويقطع طمعه وأطماعهم عن أموال المسلمين وفروجهم وأشعارهم وأبشارهم ، وينصف لهم من نفسه . . . لما فى الظلم من فساد وفى خلافه من الصلاح . وإن هذا أولى الأمور بالملك تक्रما واستصلاحا ورأيا وأصالة ، لأنه قادر عليهم ، وظلم الإنسان من تحت يده وملكة لزوم ودناءة .

ثم إن الرعية إن ظلم بعضها بعضا ، كان السلطان هو المفزع ، والمستغاث والملتجأ والمستعدى ، وإذا هو ظلم لم يكن لفرقه يد قابضة ، فيصير ذلك عادة يصعب انتزاعها ، ودربة يتعلم تركها . . .» (٣) .

(٢) المصدر السابق ص ٣٧٢ ، ٣٧٣ .

(١) النصيحة ، تحقيق محمد جاسم الخديعى ، ص ٣٦٥ ، ٣٦٦ .

(٣) المصدر السابق ص ٣٧٨ .

«**والسابعة :** هى أن يجعل على الرعية عيوناً ممن يداخلون طبقاتهم ، وجواسيس يتجسسون أخبارهم ، ويتبعون انبئاءهم ولا سيما فى مواضع الظنة والتهمة . . . . ويجتهد فى أن يحمل ذلك السر ، من يأمن ناحيتهم ، ويعلم أمانتهم ، فإن ذلك من محكم التدبير ، ويلبغ التقدير ، وصواب السياسة » (١) .

«**والثامنة :** هى أن يسهل حجابها ، ويلين فى الإذن جانبها ، ويتقدم إلى حجابها وبوايينه أن لا يمنع عنه صاحب خبر ولا مظلم ، ولا متصح يرد الباب فى وقت جلوسه ، حتى يأذنوا له ، أو يرفعوا خبره من غير تأخير ، فإن من الأمور أموراً يكون فى تأخيرها فساد كبير وفتق عظيم . . . . مع أن فى هذا الباب خلة هى من كبرياء العدل ، والنظر للرعية ، وإصلاح الخاصة والعامة ، وهى أن الخاصة إذا علموا ذلك وشعروا به قلت أطماعهم فى الرعية ، واضطهادهم ، وظلمها واقتسارها .

ثم سلمَ الملك من مكاييد الوزراء واستبدادهم بالسلطان دونه ، وتحرز من فلتات الحوادث ، وفتات الأعداء ، ووقف على فنون الإيذاء . . . » (٢) .

«**والتاسعة :** هى أن لا يجعل بحثه عن الأمور وإطلاعه عليها ، من هذه الجهات المذكورة ، وبهذه الأسباب المحدودة ، من خاصته وعامته وجنده ورعيته ، لعباً ولهاواً ، وسلياً وهزلاً بل لمعرفة الحقائق ، وقضاء الحقوق ، وإثابة المحسن وعقوبة المفسى وتقريب الناصح البعيد ، وتبعد الغاش القريب ، وإقامة الأود ، وسد الخلل ، ثم رفع الولي ، وقمع العدو وتدبير أمور العدو والكامن فى غمار الرعية . . . » (٣) .

(١) نفس المصدر السابق ٣٨٦ .

(٢) المصدر السابق ٣٨٩ .

(٣) نفس المصدر السابق ص ٣٩٤ ، ٣٩٥ .

«**والعاشرة** : هي أن لا يسلط الرعية والعامّة بعضها على بعض ، ولا يجعل في المملكة أمرا غيره وغير خلفائه ، فإنه لا أحد ألم ظفرا ، ولا أسوء رعاية ، ولا أجفى مقلبة ، من العامي إذا نال رياسة أو ولي ولاية ، ، وربما إذا نال ذلك حسده من هو مثله وطمع في مرتبة من هو شكله ، وصار لكل تبع ، فأدى ذلك إلى مؤونة على السلطان عظيمة ، وجناية على المملكة جسيمة»<sup>(١)</sup> .

«ثم يجب على الملك أن ينوى بذلك كله إقامة الدين ، والإلتزام بأمر الله في التاديب بأدبه ، والرغبة فيما عنده ، فإنه إن فعل ذلك سددته ووقفه للصواب ، وأرشدته للسداد ، وما عند الله خير للدين آمتوا ، والدين هم محسنون»<sup>(٢)</sup> .

### واجبات الرعية وحقوق الملك :

٦١- أوجز صاحب النصيحة واجبات الرعية فقال هي :

« الطاعة ، والنصيحة ، والموازرة ، وإداء الأخرجة ، والمؤنة ، وجزية أهل الدمة ، وزكاة أهل الملة .....»<sup>(٣)</sup> .

وقال في الطاعة : «إنما يجب عليهم الطاعة بشريطة المعدلة ، والوفاء بالعهد ، والرافة والرحمة»<sup>(٤)</sup> واستند لقول النبي صلى الله عليه وسلم : « إن لقريش عليكم حقا ، ما أن استرحوا رحوا ، وإن حكموا عدلوا ، وإن عاهدوا أوفوا ، فمن لم يفعل فعليه لعنة الله ، والملائكة والناس أجمعين ، ولا يقبل منه صرف ولا عدل »<sup>(٥)</sup> . وقال صلى الله عليه وسلم : « لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق »<sup>(٦)</sup> وقال : «إنما لطاعة في المعروف»<sup>(٧)</sup> .

تناول الماوردي هذا الموضوع في «تسهيل النظر» وفي «الأحكام السلطانية» فماذا قال ؟

(٢) نفس المصدر ص ٤٠٥ .

(١) المصدر السابق ٤٠٤ ، ٤٠٥ .

(٤) نفس المصدر ص ٣٥٨ .

(٣) المصدر السابق ص ٣٦١ .

(٥) رواه أحمد في مسنده ح ٣٩٦ بلفظ : «( إن هذا الأمر في قريش ما داموا ، إذا استرحوا رحوا ، وإذا حكموا عدلوا ، وإذا قسموا أقسطوا ، فمن لم يفعل ذلك فعليه لعنة الله ، والملائكة والناس أجمعين ، لا يقبل منه صرف ولا عدل )» .

(٦) رواه مسلم في الصحيح ح ٣٠٠ بلفظ : «( لا طاعة في معصية الله إنما الطاعة في المعروف )» .

(٧) رواه البخاري في الصحيح ح ٤٠٨٥ ، رقم ١٥٧٦ ، كتاب المغازي ، باب سرية عبد الله بن حذافة السهمي ، ضبط

٦٢- قال فى تسهيل النظر واجبات الملك : «هى حقوق الاسترعاء عشرة :

**أحدها** : تمكين الرعية من استيطان مساكنهم وادعين .

**والثانى** : التخلية بينهم وبين مساكنهم آمنين .

**والثالث** : كف الأذى والأيدى الغالبة عنهم .

**والرابع** : استعمال العدل والنصفة معهم .

**والخامس** : فصل الخصام بين المتازعين منهم .

**والسادس** : حملهم على موجب الشرع فى عباداتهم ومعاملاتهم .

**والسابع** : إقامة حدود الله تعالى ، وحقوقه فيهم .

**والثامن** : أمن سبلهم ومساكنهم .

**التاسع** : القيام بمصالحهم فى حفظ مياهم وقناطرهم .

**والعاشر** : تقديرهم وتربيهم على أقدرهم ومنازلهم ، فيما يتميزون به من دين وعمل

كسب وصيانة» (١) .

أما واجبات الرعية ، وهى حقوق الملك عليها :

«كف ألسنتها عن مآراه فى اجتهداده ، وأوجب عليها طاعته ، وألزمها الانقياد لحكمه ، وأمرهم

أن يتصرفوا بين أمره ونهيه» (٢) .

٦٣- وقال الماوردى فى «الأحكام السلطانية» : إن ما يجب على الإمام للرعية عشرة . . . هى :

(أحدها : حفظ الدين على أصوله المستقرة وما أجمع عليه سلف الأمة ؛ فإن نجم مبتدع

أو زاغ ذو شبهة عنه ؛ أوضح له الحجة وبين له الصواب وأخذ به بما يلزمه من الحقوق

والحدود ، وليكون الدين محروسا من خلل والأمة ممنوعة من زلل .



الثانى : تنفيذ الأحكام بين المتشاجرين وقطع الخصام بين المتنازعين حتى تعم النصفة ، فلا يتعدى ظالم ولا يضعف مظلوم •

الثالث : حماية البيضة ، والذب عن الحرم لينصرف الناس فى المعاش ، وينتشروا فى الأسفار آمنين من تغرير بنفس أو مال •

والرابع : إقامة الحدود لتصان محارم الله تعالى عن الانتهاك ؛ وتحفظ حقوق عباده من إتلاف واستهلاك •

والخامس : تحصين الثغور بالعدة المانعة والقوة الدافعة حتى لا تظفر الأعداء بغرة ينتهكون فيها مرما أو يسفكون فيها لمسلم أو معاهد دما •

والسادس : جهاد من عاند الإسلام بعد الدعوة حتى يسلم أو يدخل فى اللمة ليقام بحق الله تعالى فى إظهاره على الدين كله •

والسابع : جباية الفى والصدقات على ما أوجبه الشرع نصا واجتهادا من غير حيف ولا عسف •  
والثامن : تقدير العطايا وما يستحقه فى بيت المال من غير صرف ولا تقتير ، ودفعه فى وقت لا تقديم فيه ولا تأخير •

التاسع : استكفاء الأمناء ، وتقليد النصحاء فيما يفوض إليهم من الأعمال ، ويكله إليهم من الأموال ، لتكون الأعمال بالكفاة مضبوطة ، والأموال بالأمناء محفوظة •

العاشر : أن يباشر بنفسه مشاركة الأمور وتصفح الأحوال لينهض بسياسة الأمة ، وحراسة الملة ولا يعول على التفويض تشاغلا بلذة أو عبادة ، فقد يحون الأمين ويفش الناصح»<sup>(١)</sup> •

ويجب على الرعية للإمام :

الطاعة ، والنصرة ما لم يتغير حاله <sup>(٢)</sup> •

(١) و (٢) الأحكام السلطانية ، تحقيق خالد عبد اللطيف ، ص ٥١-٥٢ •

٦٤- إن المقابلة بين واجبات الملك والرعية في « نصيحة الملوك » وبين « تسهيل النظر » نجد اختلافا كبيرا في الأفكار والأسلوب والصياغة ، وترتيب المسائل في موضوع واحد مما يدل على أن المؤلف ليس واحدا .

**-الواجب الأول على الملك في « نصيحة الملوك » -** هو الحمل على ظاهر الشريعة والحث عليها والتزغيب فيها . . . . . والمنع من إظهار الفساد والفجور . . . . . ورد في « تسهيل النظر » في الواجب السادس بصياغة عميقة مجملة محكمة وهى : « حملهم على موجب الشرع فى عباداتهم ومعاملتهم » .

**-الواجب الثانى على الملك فى « نصيحة الملوك » :** « حماية بيضتهم ، وصيانة حوزتهم ، ومجاهدة اعدائهم والباغين عليهم . . . . » ورد فى « تسهيل النظر » ضمن الواجب الأول والثانى والثالث من تمكين الرعية من استيطان مساكنهم وادعين آمنين ، وكف الأذى والأيدي الغالبة عنهم .

**-الواجب الثالث على الملك فى « النصيحة »** من قمع ذعارهم وأهل العبث والفساد فيهم . . . . لا يتعدى حدود الله وما أمره .

ورد فى « تسهيل النظر » فى الواجب السابع بصياغة موجزة محكمة هى : إقامة حدود الله تعالى وحقوقه فيهم .

**-الواجب الرابع على الملك فى نصيحة الملوك أن يحكم بينهم فى مظالمهم وفى دعاويهم . . . .** بما يوجب الحق والحكم .

ورد فى تسهيل النظر بصياغة مغايرة فى الواجب الرابع والخامس من فصل الخصام بين المتنازعين منهم واستعمال العدل والنصفة معهم .

**-الواجب الخامس على الملك الخامس على الملك فى « النصيحة »** أن يعرف طبقات الناس ومراتبهم . . . . ويوفر على كل طبقة منهم حقهم على مقادر أسبابهم . . . . ورد فى « التسهيل » فى الواجب العاشر بصياغة مغايرة مجملة ومحكمة ، من تقديرهم وترتيبهم على أقدارهم ومنازلهم ، فيما يتميزون به من دين وعمل وكسب وصيانة .

- **الواجب السادس** على الملك في « النصيحة » من أن يمنع العامة ظلمة .

يندرج في « التسهيل » في الواجب الرابع من استعمال العدل والنصفة معهم .

- **الواجب السابع** على الملك في « النصيحة » وهو أن يجعل على الرعية عيوناً ممن يداخلون

طبقاتهم ويجهتد في أن يحمل ذلك السر من يأمن ناحيتهم ويعلم أمانتهم ، وفي الواجب التاسع : ان يكون الغرض من ذلك معرفة الحقائق وقضاء الحقوق .

ورد في « تسهيل النظر » في موضوع آخر وليس في حقوق الاستعراء بصياغة مختلفة وفكر مغاير من تطلب الإخبار عنهم سرا وجهرا فقال : « إن الملك لجدير أن لا يذهب عليه صغير ولا كبير من أخبار رعيته ، وأمر حاشيته ، وسير خلفائه والنائين في أعماله ، بمداومة الاستخبار عنهم ، وبث أصحاب الأخبار فيهم سرا وجهرا ٥٥٥٥ وجمع في الاستخبار بين معروف مجاهر في الناس محذورا ، وبين مجهول مسائر يصير به والثقا خبيرا لا يتعارفان فيتواطآن فانكشف له غطاء الغفلة ، والمجلى شَبَّه الحيرة ، فساس الأمور بثقتة وبصيرته (١) » .

- **الواجب الثامن** على الملك في « النصيحة » من أن يسهل حجابيه ، ويلين في الأذن جانبه

٥٥٥ لم يرد في « تسهيل النظر » ، وكذلك الواجب العاشر من أن لا يسلط الرعية والعامة بعضها على بعض ولا يجعل في المملكة أمرا غيره وغير خلفائه .

وورد في « تسهيل النظر » من واجبات الملك في الثامن والتاسع ، من أمن سبلهم ومسالكتهم ، والقيام على مصالحهم في حفظ مياههم وقناطرهم ولم يرد ذلك في « نصيحة الملوك » .

كما أن صياغة واجبات الرعية نحو الملك في نصيحة الملوك مغايرة لما ورد في « التسهيل » فالطاعة مقيدة بالمعروف ، وشرطة المعدلة ، والوفاء بالمعهد ، والرافة والرحمة بينما هي في « تسهيل النظر » الانقياد لحكمه ، وان يتصرفوا بين أمره ونهيه دون قيد .

(١) تسهيل النظر ، تحقيق محي هلال السرحان ، ص ٤٤٨ ، ٤٤٩

٦٥- المقابلة بين ماورد فى « تسهيل النظر » مع ماورد فى « الأحكام السلطانية » فى واجبات الإمام وواجبات الرعية فى المسائل المشتركة بالفاظ متقاربة مما يدل على أن المعجم اللغوى لمؤلف واحد .

-**الواجب الأول فى الأحكام السلطانية** حفظ الدين على أصوله المستقرة يعادله فى « تسهيل النظر » حملهم عن موجب الشرع فى عباداتهم ومعاملتهم .

-**الواجب الثانى فى الأحكام السلطانية** من تنفيذ الأحكام بين المتشاجرين وقطع الخصام بين المتنازعين حتى تعم النصفة فلا يتعدى ظالم ولا يضعف مظلوم .  
فى التسهيل يعادله الواجب الرابع والخامس من فصل الخصام بين المتنازعين منهم واستعمال العدل والنصفة معهم .

-**الواجب الرابع فى الأحكام السلطانية** من إقامة حدود الله ورد بلفظ قريب منه فى الواجب السابع من « تسهيل النظر » .

٦٦- نخلص مما تقدم أن المؤلف كتاب « نصيحة الملوك » ليس هو مؤلف كتاب « تسهيل النظر » وكتاب « الأحكام السلطانية » لاختلاف الأفكار والصياغة والأسلوب ، واختلاف مفردات المعجم اللغوى لكل منهما .

## المبحث الثالث

### الوزراء

#### شرط الديانة فى الوزراء :

٦٧- يرى صاحب النصيحة أن على الملك الإستعانة بالوزراء فى ولايته ، واشترط فى الوزير الديانة أى الإسلام ضمن شروط أخرى كالعقل ، والأمانة ، والكفاية ، والاستقلال ، فقال : « ولا بد فى إقامة المملكة والولايات العظيمة ، من وزراء وخلفاء وكتاب وأصحاب جيوش ، وعارضين وأصحاب شرطة . . . فليجتهد الملك فى اختيار هذه الطبقات ، من أهل الكفاية والاستقلال ، والشهامة ، والأمانة ، والعفة ، والديانة ، والعقل ، والأصالة . . . » (١)

٦٨- نال موضوع الوزارة والوزراء اهتمام الماوردى فقال عن الوزراء فى «تسهيل النظر» «إنهم خلفاء ( أى الملك ) فى سلطانه ، وسفراؤه فى أعوانه ، وشركاؤه فى تدبيره وأمناؤه على أسرارهم . . . » .

واستند إلى قول الرسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا أراد الله بالملك خيراً جعل له وزير صدق إن نسى ذكره ، وإن ذكر أعانه ، وإن أراد به غير ذلك جعل له وزير سوء ، إن نسى لم يذكره ، إن ذكر لم يعنه » .

ثم عرض لصفات الوزراء كما يراها الحكماء وهى : « أن يكون وافر العقل ، سليم الطبع ، أديب النفس ، معتدل الأخلاق ، مناسب الأفعال ، عالى الهمة ، قوى المنة ، سريع البديهة ، مقبول الصورة ، جزل رأى ، صائب الفكرة ، كثير التجربة ، شديد النزاهة ، قليل الشره حسن التدبير ، تام الصناعة » (٢) .

فالحديث الذى اختاره الماوردى فيه شرط الإسلام ضمناً فى قول الرسول صلى الله عليه وسلم ٠٠ وزير صدق ، إن نسى ذكره ٠٠ قال العلامة محمد عبد الرؤوف المناوى فى

شرح الحديث « وزير صدق أى صالحاً صادقاً فى نصحه ونصح رعيته ٠٠ إن نسى شيئاً من أحكام

(١) نصيحة الملوك ، تحقيق محمد جاسم الخديجى ، ص ٣٣٩ .

(٢) تسهيل النظر ، تحقيق رضوان السيد ، ص ٢٣٨ .

الشرع وآدابه أو نصر المظلوم أو مصلحة الرعية ذكره بالتشديد أى مانسيه ودله على الأصلح والأنفع والأرفق»<sup>(١)</sup> .

٦٩- أفرد الماوردى للوزارة كتابا كما سبق أن ذكرنا ، وعرض لأحكام الوزارة والوزراء أيضا فى كتابه «الأحكام السلطانية» وللماوردى رأى خاص فهو يقسم الوزارة إلى وزارة تفويض ، ووزارة تنفيذ .

واشترط فى وزير التفويض ما يشترط فى الخليفة عدا النسب ، ولم يشترط فى وزير التنفيذ الإسلام ، وأجاز أن يكون ذميا سواء كان يهوديا أو نصرانيا .

وقال فى قوانين الوزارة يعتبر فيه ستة أوصاف : « . . . الأبهة والمنة والمهمة ، والعفة ، والمروءة ، وجزالة رأى »<sup>(٢)</sup> .

وقال فى الأحكام السلطانية: «إن الإسلام معتبر فى وزارة التفويض وغير معتبر فى وزارة التنفيذ»<sup>(٣)</sup>

واشتهر ذلك عن الماوردى وأصبح علما عليه حتى أن الإمام الجوينى - وهو شافعى مثله - ينتقده لإجازة تولى الذمى الوزارة وقال : «إنها عشرة ليس لها مقيل»<sup>(٤)</sup> .

٧٠- نخلص مما تقدم أن صاحب النصيحة يشترط فى الوزير أن يكون ذا ديانة بينما الماوردى لا يتطلب أن يكون وزير التنفيذ مسلما فى قوانين الوزارة والأحكام السلطانية .

(١) فيض القدير شرح الجامع الصغير ، دار الفكر ، بيروت ، دون تاريخ ، ج ١ ص ٢٦٤ .

(٢) تحقيق الدكتور محمد سليمان داود والدكتور فؤاد عبد النعم ص ١٣٤ . (٣) تحقيق خالد عبد اللطيف ص ٦٩

(٤) وحوى بالإشارة أن أبا يعلى الفراء فى كتابه «الأحكام السلطانية» قد استفاد مجمله من الماوردى مع عرض رأى الملعب الحنبلى ، لم يوافق فى هذه المسألة . وقد أفاد الخافظ ابن حجر العسقلانى « أن الأحكام السلطانية لأبى يعلى مأخوذ من الأحكام السلطانية للماوردى لكنه بنى على مذهب الإمام أحمد » الجواهر والنور فى ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر للسخاوى ج ١ ص ٣١٥ .

وقال أبو يعلى فى أحكامه السلطانية ص ٣٢ « وقد ذكر الحرقى ما يدل على أنه يجوز أن يكون وزير التنفيذ من أهل اللغة لأنه قال : لا يعطى من الصدقة لكافر ولا عبد ، إلا أن يكونوا من العاملين ليعطوا بحق ما عملوا ، وروى عن أحمد ما يدل على المنع لأنه قال فى رواية أبى طالب وقد مثل : نستعمل اليهود والنصارى فى أعمال المسلمين مثل الخراج ؟ فقال : لا يستعان بهم فى شئ ، ويكون الوجه فيه قول الله تعالى : ( لا تتخلوا بطانة من دونكم لا يآلونكم خيالا ) « سورة آل عمران : الآية ١٨ » وقوله تعالى : ( لا تتخلوا عدوى وعدوكم أولياء ) « سورة المتحنة من الآية الأولى » وقوله عليه الصلاة والسلام : « لا تأمنوهم إذ خونهم الله » .

## المبحث الرابع

### القضاة

واجب الملوك فى اختيار القضاة ، وواجب القضاة :

٧١- قال صاحب النصيحة على الملك أن «يجتهد فى اختيار الحكام ، حتى لا يولى إلا الدين العفيف ، والعالم الفقيه ، والأريب الأمين الوقور الرزين . . . . وأن لا يعجل قبل تمام البحث والاستقصاء ، ولا يماطل به بعد ثبات الحجة ، وقيام البينة ، فإن فى كلتا الحالتين إهمالا وتضييعا» (١) .

(( ثم ملاك أمر القاضى والحاكم ، أن يعينه الوالى بما يدر عليه من الأرزاق الواسعة الهنية ؛ ليتزده عن أموال الرعية والطمع فيها ، فإن الحرص على الدنيا لاسيما فى زماننا هذا قد صار عادة العلماء ، وعلى غير هذا ما كان يجب أن يكونوا . . . » (٢) .

(( ويجب أن لا يغفل القاضى عن استعمال ما تضمنته رسالة أثير المؤمنين عمر بن الخطاب إلى أبى موسى الأشعرى فإنها أوائل علم القضاء ، كتب إليه « . . . أما بعد ، فإن القضاء فريضة محكمة ، وسنة متبعة ، فافهم إذا أدلى إليك . . » (٣) .

٧٢- تناول الماوردى هذا الموضوع فى كتاب تسهيل النظر وتعجيل الظفر ، والأحكام السلطانية وأدب القاضى بتفصيل كبير ، فماذا قال ؟

قال الماوردى فى «تسهيل النظر» : «القضاة والحكام الذين هم موازين العدل ، وتفويض الحكم إليهم ، وحراس السنة باتباعها فى أحكامهم ، وبهم ينتصف المظلوم من الظالم فى رد ظلامته ، والضعيف من القوى فى استيفاء حقه ، فإن قل ورعهم ، وكثر طمعهم ، فاماتوا السنة بأحكام مبتدعة ، وأضاعوا الحقوق بأهواء متبعة ، فكان قدحهم فى الدين أعظم من قدحهم فى المملكة ، وإضرارهم بالمملكة فى إبطال العدل أعظم من إضرارهم بالمتحاكمين إليهم فى إبطال الحق . . . » (٤) .

(١) النصيحة ، تحقيق محمد جاسم الخديجى ، ص ٣٦٧ .

(٢) نفس المصدر ، ص ٣٦٨ .

(٣) وبلاحظ أن الماوردى فى الأحكام السلطانية ص ٧١ استند إلى رسالة عمر بن الخطاب لأبى موسى الأشعرى فى القضاء ، والملاحظ أن هناك اختلافات لفظية بينهما .

قارن نصيحة الملوك ٣٦٩ ، ٣٧٠ .

(٤) تسهيل النظر ، نفس التحقيق ، ص ٢٠٤ .

« والذي تقتضيه السياسة في اختيارهم بعد الشروط المعتمدة بالشرع أن يكون القاضي حسن العلانية ، مأمون السريرة ، كثير الجدد ، قليل الهزل ، يد الورع ، قليل الطمع ، قد صرفته القناعة عن الضراعة ، ومنعته النزاهة من الشره ، وكفه الصبر عن الضجر ، وصده العدل عن الميل ، يستعين بدروسه على علمه ، ويمدكرته على فهمه ، لطيف القطنة جيد التصوير ، مجانباً للشبه ، بعيداً عن الريب ، يشاور فيما أشكل ، ويتأنى فيما ، أعضل فلا معدل عمن تكاملها ، ولا رغبة فيمن أخل بها » (١) .

٧٣- عرض الماوردي في الأحكام السلطانية للشروط المعتمدة للقضاة في الشرع وهي على الإجمال سبعة :

- ١- ذكاؤه وفطنته وصحة تمييزه ، ولا يكفي في ذلك بالعقل .
  - ٢- الذكورة . ٣- الحرية . ٤- الإسلام . ٥- العدالة .
  - ٦- كماله في نفسه . ٧- العلم بالأحكام الشرعية والعمل بأصول الشرع الأربعة :
- القرآن ، والحديث ، والإجماع ، والقياس . . . .
- وقال : (( فإذا ثبت ما وصفنا من الشروط المعتمدة في ولاية القضاء ، فلا يجوز أن يولى إلا بعد العلم باجتماعها فيه ، إما بتقديم معرفة ، وإما باختيار ومسألة . قد قلد رسول الله صلى الله عليه وسلم علياً عليه السلام قضاء اليمن ولم يختبره لعلمه به ، ولكن وصاه تبييناً على وجه القضاء فقال : « إذا حضر خصمان بين يديك فلا تقضى لأحدهما حتى تسمع كلام الآخر » فقال علي - عليه السلام - : « فما أشكلت على قضية بعدها » . وبعث معاذ إلى ناحية من اليمن واختبره صلى الله عليه وسلم » (٢) .

وقد فصل القول فيها تفصيلاً في « أدب القاضي من الحاوي » (٣) .

(١) تسهيل النظر ، تحقيق محي هلال السرحان ، ص ٢٠٤ ، ٢٠٥ .

(٢) الأحكام السلطانية ، تحقيق خالد عبد اللطيف السبع ، من ص ١٢٩ إلى ١٣٢ .

(٣) أدب القاضي ، تحقيق محي هلال السرحان ، ج ١ من ص ٦١٨ إلى ٦٣٤ .



وعرض لرزق القاضى قال : « والأولى بالقاضى إذا استغنى عن الرزق أن يتطوع بعمله لله تعالى التماس ثوابه ، وإن استباح أخذه مع الحاجة والغنى ، ورزقه مقدر بالكفاية من غير سرف ولا تقصير » (١) .

٧٤- الاختلاف واضح فى الأفكار والأسلوب والألفاظ بين ماورد فى « النصيحة » و « التسهيل » ، قدم فى التسهيل لموضوعه مقدمة هامة ليست فى النصيحة . . . « هم موازين العدل . . . وحراس السنة » ، وعرض لأوصاف القاضى بالسلب فى التسهيل فقال : « إن قل ورعهم كثر طعمهم . . . اضاعوا الحقوق بأهواء متبعة » بينما أوصاف القاضى فى النصيحة بالإيجاب « الدين العفيف ، والعالم الفقيه . . » وردت زيادة فى نصيحة الملوك هى التوسعة على القضاة فى الأرزاق تخالف الثابت عن الماوردى فى أدب القاضى : « إن رزق القاضى مقدر بالكفاية من غير سرف ولا تقصير » .

## المبحث الخامس

### الشورى

#### حجية الشورى وأهلها :

٧٥- يعد موضوع الشورى من أهم موضوعات الحكم فى السياسة الشرعية ، وعرض صاحب نصيحة الملوك لأهل الشورى وحجيتها ، قال : « مشاورة أهل الرأى والفضل ، والعلم ، والعقل ، والدين ، والأمانة ، والفقه ، والتجربة ، ومن يخصه من الأمر المستشار فيه ما يخص المستشار ، دينا كان أو دينا » .

وقد أمر الله نبيه - صلى الله عليه وسلم - بعد ما قدم إليه من التوفيق والتأييد والتقوية والتسديد ، وضمن له من الإظهار والنصرة وإعلاء الكلمة والعصمة بقوله : ( والله يعصمك من الناس )<sup>(١)</sup> بالمشاورة فقال : « (وشاورهم فى الأمر فاذا عزم فتوكل على الله ) »<sup>(٢)</sup> .  
ومدح أقواما بذلك فقال : ( وأقاموا الصلاة وأمرهم شورى بينهم )<sup>(٣)</sup> .

وكانت هذه سيرة النبى صلى الله عليه وسلم فى عامة أيامه واستند إلى قول الرسول صلى الله عليه وسلم « لى وزيران فى السماء ، ووزيران فى الأرض »<sup>(٤)</sup> ، وقوله : « لو استخلفت أحدا من غير مشاورة لاستخلفت ابن أم عبد »<sup>(٥)</sup>

٧٦- تناول الماوردي موضوع الشورى بتفصيل كبير فى كتابه « تسهيل النظر » فبين أن الشورى فى الأمور الخطيرة والغامضة ، وأوضح شروط أصحابها ، وكيفيةها ، وموقف الملك منها ، قال : (وينبغى للملك أن لا يعضى الأمور المشبهة بهاجس رأيه ، ولا ينفذ عزائمه المحتملة ببداهة فكره ، تحرزا من إفساء سره ، وألفة من الاستعانة بهجره ، حتى يشارور ذوى

(١) سورة المائدة : الآية ٦٧ .

(٢) سورة آل عمران : الآية ١٥٩ .

(٣) سورى الشورى : الآية ٣٨

(٤) رواه الترمذى عن أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه

الجامع الصحيح "وهو سنن الترمذى" ، تحقيق أحمد شاكر وأخريه ج ٥ ص ٥٧٦ حديث رقم ٣٦٨٠ ، كتاب المناقب .

(٥) رواه أحمد عن على بن أبى طالب رضى الله عنه . المسند ج ١ ، ص ٩٥ ، وانظر نصيحة الملوك ، تحقيق محمد جاسم الحديدي

ص ٢٦٩ ، ٢٦٨ .

الأحلام والنهي ، ويستطلع برأى ذوى الأمانة والتقى ممن حنكهم التجارب ، فارتضوا بها وعرفوا موارد الأمور وحقائق مصادرها . . . واستدل بقول النبي صلى الله عليه وسلم « ما سعد أحد برأيه ولا شقى عن مشورة »<sup>(١)</sup> ، وقوله لمعاذ بن جبل رضى الله عنه « استشر ، فإن المستشر معان ، والمستشار مؤتمن ، واحذر الهوى ، فإنه قائد الأشقياء »<sup>(٢)</sup>

ويعتمد على استشارة من صلاحه يكون موصولا بصلاحه ، إذا كان عربا من الهوى ، فاهوى مخدعة الألباب ومعضلة الصواب . . . والعداوة تبعد عن النصح والإنصاف . . . »<sup>(٣)</sup> « وإذا ظفر بالرأى ممن لا يراه أهلا للمشورة أخفاه ، حتى لا يتخطى على غير أهله ، ولم يستكف من العمل به ، فإن القرائح ليست على قدر الأخطار والرتب ، وإنما هي ذخائر مستودعة فيمن منحها من بيه وخامل »<sup>(٤)</sup> .

وقال في مجالات الشورى : « إذا لم يأته الرأى عفوا ، ولا وصل إليه من غيره تبرعا ، أكثر من استشارة ذوى الألباب ولا سيما فى الأمر الجليل والخطب المستبهم ، فإن لكل عقل ذخيرة من الصواب ، وحظا من التدبير ، ولقل ما فضل عن الجماعة رأى لا يعرف صوابه ، ويشكل عليهم أمر لا يفهم جوابه »<sup>(٥)</sup> .

وعن كيفية الشورى قال : « الأصوب إفرادهم فى ابتداء الرأى ، والأصوب أن لا يطلع بعضهم على استشارة بعض ، ليجتهد كل واحد منهم فكره ، ويستفد وسعه ، حتى إن حظى بدرك الصواب ، تخصص برتبة التعويل ، وتميز بنباهة القبول . . . »<sup>(٦)</sup> .

وفى موقف الملك من العمل الشورى قال : « إذا أظهروا كوامل آرائهم ، عرضها على عقله ، وسبرها بفكره ، وتصفح مبادئها وعواقبها ، وسألهم عن أسبابها ونتائجها ، وباحثهم عن أصولها وفروعها ، سأل منصف لا متعنت ، وطالب للصواب ، لا للرد ليستوضح الحق من الباطل ، ويعلم الصحيح من القاسد ، ولا يبدى لهم رأيه إن خالفهم ولا أنه يأخذ به ويعمل عليه إن وافقهم ، ليجرى الأمر على استبهامه حتى يعمل به ، ليظهر بالفعل دون

(١) رواه البيهقى عن سعد بن المسيب مرسلا ، فهو ضعيف . شعب الإيمان ، تحقيق محمد السعيد بن يسوي زعلول ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م ، ج ٦ ص ٧٧ رقم ٧٥٤٣ .

(٢) رواه أبو داود عن أبي هريرة بلفظ ( المستشار مؤتمن ) سنن أبي داود أعمد وتعليق عزت الدعاس وعادل السيد جده ص ٣٤٥ رقم ٥١٢٨ ، وأورده المازردى بلفظه فى الامثال والحكم ص ١٦٥ رقم ٢٤٣ .

(٣) ، (٤) ، (٥) ، (٦) تسهيل النظر من ص ٩٩ إلى ١٠٥ وفى نفس المعنى أدب الدنيا والدين ص ٢٩٢ ، ٢٩٣ .

المعزم . . . وإذا تقرر له الرأي الذى لا يخالطه فيه ارتياب ، ولا تعارضه فيه شبهة أمضاه ، ولم يؤاخذهم بعواقب الأكلء ، وورث الزلل ، فانما على الناصح الاجتهاد ، وليس عليه ضمان النجاح . . . (١) .

٧٧- إن المقابلة بين ما ورد فى نصيحة الملوك وتسهيل النظر فى موضوع الشورى يتضح الاختلاف فى معالجة الموضوع وأدلته .

ففى نصيحة الملوك اقتصر على بيان أهل الشورى وحجيتها للملك بينما فى تسهيل النظر بيان مجال الشورى وكيفيةها ، وموقف الملك منها .

والاختلاف واضح فى حجية الشورى وأدلتها بين الكتابين : فى نصيحة الملوك الشورى واجبة على الملك لأنها اتمار بأوامر الله واقتداء بنيه واعتمد على أدلة مغايرة لما ورد فى تسهيل النظر والحاوي منها قوله تعالى : ( والله يعصمك من الناس ) وقول الرسول صلى الله عليه وسلم ( لى وزيران فى السماء ووزيران فى الأرض ) وقوله صلى الله عليه وسلم ( لو استخلفت أحداً من غير مشاورة لا استخلفت ابن أم عبد ) .

وفى تسهيل النظر الشورى مندوبة ، ومجالها الأمور الخطيرة والغامضة ، واستدل بأدلة منها قول الرسول صلى الله عليه وسلم : ( المستشار معان والمستشار مؤتمن ) وهى أدلة تكررت فى الحاوي .

٧٨- يوضح ما ورد فى « التسهيل » ويؤكد كتابه الماوردى فى « الحاوي » لأنه آخر كتبه ولأهمية ما ورد فى الحاوي فى الشورى نوره بنصه على الرغم من طوله . قال الماوردى فى أدب القاضى : ( إن المشاورة مندوب إليها فى الأمور المشبهة . . .

روى عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال : « المستشار معان والمستشار مؤتمن » وقد شاور الرسول صلى الله عليه وسلم أصحابه فى أسرى بدر ، فأشار أبو بكر بالفداء ، وأشار عمر بالقتل ، فأخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم برأى أبو بكر ، فأنزل الله تعالى : ( ما كان لنبى أن يكون له أسرى حتى يثخن فى الأرض ) (٢) .

(١) تسهيل النظر ١٠٥ ، ونظر أدب الدنيا والدين من ٢٩٣ .

(٢) سورة الأنفال : الآية ٦٧ .

فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لو نزل من السماء عذاب لما نجا منه إلا عمر بن الخطاب •  
وشاور رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل المدينة يوم الخندق في أمرين :  
أحدهما : حفر الخندق حتى اتفقوا عليه •

والثاني : في صلح الأحزاب على ثلث ثمار المدينة •  
فقالوا : إن كان الله أمرك بهذا ، فالسمع والطاعة لأمر الله ، وإن كان غير ذلك فلا  
تطمعهم فينا فإنهم في الجاهلية لم يصلون إلى ثمرة إلا بشراء أو قرى ، فامتنع •  
وشاور أبو بكر الصحابة في الجدة أم الأم •

وشاور عمر في الجدة أم الأب حتى فرضا لكل واحدة منهما السدس •  
وشاور عمر في دية الجنين ، وفي التي أجهضت ما في بطنها •  
وشاور عثمان في الأحكام •

وكان علي بن أبي طالب رضى الله عنه قليل الاستشارة فقليل لأنه لم يبق في عصره عديل يشاوره  
لأنه قد شاهد استشارة قرينه فاكتفى بها •

وقال الماوردي : كان الرسول صلى الله عليه وسلم يشاور في أمور الدنيا ومصالحها ، واختلفوا  
في استشارته في الدين والأحكام على حسب اختلافهم ، هل كان لرسول الله صلى الله عليه  
وسلم أن يجتهد رأيه فيه فقال بعضهم : ما استشار في الدين ولا في الأحكام لأن الله تعالى يقول :  
( وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى ) (١) •

وهذا قول من زعم أنه لم يكن له أن يجتهد رأيه فيها •  
وقال آخرون : قد استشارهم في الدين والأحكام ، فمنه :

ما شاورهم في علامة تكون لأوقات صلواتهم ، فأشار بعضهم بالنافوس ، فقال : ذلك  
مزمار النصارى ، وأشار بعضهم بالقرن فقال ذلك مزمار اليهود ، وأشار بعضهم بالنار  
فقال ما تصنعون بالنهار ، وأشار بعضهم بالراية فقال : ما تصنعون بالليل حتى آخره  
عبد الله بن زبد بما رآه في المنام من الأذان فأخذ به وعمل عليه •

وشاور أصحابه في حد الزاني والسارق ، فقالوا : الله ورسوله أعلم .  
فقال : هي فواحش ، وفيهن عقوبات حتى أنزل الله فيهما ما أنزل .  
وهذا قول من جعل له اجتهاد رأيه فيها .

فأما غير رسول الله صلى الله عليه وسلم من صحابته ومن بعدهم من مائتة أمته فمشاورتهم  
تعم في مصالح الدنيا وأحكام الدين ، فما اختص منها بالدنيا ندب إليه عقلا ، وما اختص  
منها بالدين ندب إليه شرعاً<sup>(١)</sup> .

٧٩- نخلص مما تقدم أن كتاب نصيحة الملوك - ليس للماوردي - لأن الشورى فيه واجبة ،  
واعتمد على أدلة لم تذكر في تسهيل النظر أو الحاري ، والماوردي يرى أن الشورى مندوبة  
ومجالها الأمور الخطيرة والمستبهمة ، وأن ما اختص بالدنيا ندب إليه عقلا ، وما اختص  
بالدين ندب إليه شرعاً ، والأختلاف في الأسلوب بين الكتابين في بيان أهل الشورى واضح .

---

(١) أدب القاضي ، تحقيق عمى هلال السرحان ج ١ ص ٢٥٥ - ٢٦٠ .

## المبحث السادس

### سهم المؤلف قلوبهم

٨٠- يرى صاحب كتاب النصيحة إسقاط سهم المؤلف قلوبهم كمصرف من مصارف الزكاة فقال : « والسنة في صدقة السواتم والعشور والأخماس وكل ما في باب الصدقات أن تقسم هذه السهام المذكورة إلا سهم المؤلف قلوبهم لأن الله أغنى عنهم ورفعهم بعز الإسلام وظهور الحق . . » (١) .

وهذا القول يناقض ويخالف ما هو ثابت عن الماوردي في كتبه الفقهية جميعا ، إذ يرى أن سهم المؤلف قلوبهم باق .

٨١- قال في ((الأحكام السلطانية)) أن سهم المؤلف قلوبهم لأربعة :

أ- صنف يتألفهم لمعونة المسلمين .

ب- صنف يتألفهم للكف عن المسلمين .

ج- صنف يتألفهم لرغبتهم في الإسلام .

د- صنف يتألفهم لرغيب قومهم وعشائرهم في الإسلام .

فمن كان من هذه الأصناف الأربعة مسلما جاز أن يعطى من سهم المؤلف من الزكاة ، ومن كان مشركا عدل به عن مال الزكاة إلى سهم المصالح من الفئ والغنائم ((٢) .

٨١- يؤكد قول الماوردي بسطه المسألة في « الحاوي » وبين أن القائلين بإسقاط سهم المؤلف

قلوبهم هما بين الأئمة : أبو حنيفة ومالك ثم أفصح عن رأيه وفصله فقال : « وجملة ذلك

أن مالكا وأبا حنيفة أسقطا سهم المؤلف قلوبهم بقوة الإسلام واستعلاء أهله . . . .

وسهم المؤلف قلوبهم باق .

(١) نصيحة الملوك لتحقيق محمد جاسم الخديجي ص ٤٤٨ .

(١) الأحكام السلطانية ص ١٢٣ وقال في الإقناع ص ٧١ (( من مصارف الزكاة سهم المؤلف قلوبهم ، وهم الذين في تأليفهم

قوة المسلمين واجتماع للمشركين فيبلغ اليهم من مهمهم ما يكون به تأليفهم )) .

قال الله تعالى : ( والمؤلفة قلوبهم ) وتآلف النبي صلى الله عليه وسلم بذلك ، مسلمين ومشركين . . . . وفي جواز تألف المشركين بعد وفاته قولان : أحدهما : يجوز اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم مع قوله تعالى : « والمؤلفة قلوبهم » .

والقول الثاني : لا يجوز لأن الله تعالى قد أعز الإسلام وأهله بما أعطاهم من قوة وزادهم من قدره عن أن يتآلفوا بأموالهم مشركا . . . فإذا قيل : لا يجوز أن يتآلفوا بما لهما جعل الله أموالهم للمسلمين حولا ، ولم يجعل لهم في أموال المسلمين حقا منعوا ذلك من أموال الصدقات وغيرها .

وإذا قيل : بجواز تألفهم جاز إذا قصد فيه نفع التألف يعطوا مع الغنى والفقير لا من أموال الصدقات التي جعلها الله نفلا للمسلمين ؛ ولكن من سهم المصالح العامة وهو خمس الخمس من الفداء والغنيمة المعدة لمصالح المسلمين العامة . . .

وأما الضرب الثاني : من المسلمين الذين لم يختلف قول الشافعي في جواز تألفهم فهم أربعة أصناف : أحدهما : أن يكونوا من أعراب ، أو غيرهم من المسلمين في طرف بلاد الإسلام بإزاء مشركين لا يقاتلونهم على الإسلام إلا بما يعطونه ، إما لفقيرهم ، أو لضعف نيتهم ، وفي مسير المجاهدين إليهم مشقة عظيمة ، والتزام مال جزيل .

والصنف الثاني : أن يجوز من ذكرنا بإزاء قوم مرتدين لا يقاتلونهم على الردة إلا بما ، إما لفقير وإما لضعف نية ، وفي تجهيز الجيش إليهم مؤنة ثقيلة .

والصنف الثالث : أن يكونوا بإزاء قوم من البغاة ، وهذه حالتهم معهم .

والصنف الرابع : أن يكونوا بإزاء قوم مانعي الزكاة ولا يقاتلونهم على بلها إلا بما .  
فهؤلاء الأصناف الأربعة يجوز تألفهم بالمال لما في تألفهم من معونة المسلمين ونفعهم والذب عنهم » (١) .

٨٢- يتضح لنا من هذا العرض لمؤلفات المارودي أنه يرى أن سهم المؤلفة قلوبهم باق على خلاف الوارد في نصيحة الملوك .

(١) الحاوي ج ١١ ق ٢٧٣ - ١/٢٧٦ كتاب قسمة الصدقات ، مخطوط رقم ٨٣ فقه شافعي دار الكتب المصرية ،

وانظر المطبوع بعنوان الحاوي الكبير ج ٨ ص ٤٩٩ - ٥٠٢ .



## المبحث السابع

### مقدار ما يعطى للعاملين على الزكاة

٨٣- قال صاحب النصيحة : « يعطى العاملون على الزكاة مقدار الكفاية ، ولا يحل من الصدقات لآل الرسول صلى الله عليه وسلم ، ولا لغنى موسر ، ولا ملك مقتدر » (١) .

٨٤- أطلق الحنفية العطاء للعامل بقدر « كفايته » وذهب الآخرون أنه يقدر بـ « أجر مثله » - غير مقدر بالثمن خلافاً للشافعى - رحمه الله - لأن استحقاقه بطريق الكفاية (٢) ، فقال فقهاء الحنفية : « يعطى لهم بما يجمعون من الصدقة كفايتهم ، وكفاية أعوانهم ، لأنهم عطلوا أنفسهم لمصلحة الفقراء والمساكين فكانت كفايتهم لى ما هم ، ولهذا يأخذون مع الغنى » (٣) . وقد قيدوا الكفاية بالوسط مدة ذهابهم وإسبابهم ، لأنه لا يجوز للعامل أن يتبع شهوته فى المأكول والمشرب والملبس لأنها حرام لكونها اسرافاً محضاً ، وعلى الإمام أن يبعث من يرضى بالوسط من غير إسراف ولا تقتير (٤) .

وصاحب النصيحة يرى أن يعطى العاملون على الزكاة مقدار كفايتهم فهى ليست صدقة ولذا يعطى العامل الغنى حال كون الصدقة لا تحل لغنى موسر .

٨٥- ويرى الماوردى أن العاملين على الزكاة يعطون أجور أمثالهم صدقة .

٨٦- قال فى «الأحكام السلطانية» سهم العاملين عليها لهم صنفان : أحدهما ، المقيمون بأخذها وجبايتها .

والثانى : المقيمون بقسمتها وتفريقها من أمين ومباشر ، ومتبوع وتابع ، وجعل الله أجورهم فى مال الزكاة لتلا يؤخذ من أرباب الأموال سراها ، فيدفع إليهم من سهمهم قدر أجور أمثالهم ، فإن كان سهمهم منها أكثر رد الفضل على باقى السهام ، وإن كان أقل تمت أجورهم من مال الزكاة فى أحد الوجهين ، ومن المصالح فى الوجه الآخر » (٥) .

(١) نصيحة الملوك تحقيق خضر محمد خضر ص ٢٤٥ ، وتحقيق محمد جاسم الحلبي ص ٤٤٨ .

(٢) الهداية للمرغباني ج ١ ص ١١٢ . (٣) الميسوط للسرخسى ج ٣ ص ٩ ، ونحفة الفقهاء ، ص ٤٦٤ ، مجمع الأنهر ١ : ٢٢٠ .

(٤) البحر الرائق شرح كنز الدقائق (والكنز لعبد الله الشافعى المتوفى ٧١٠هـ والشرح لزين العابدين إبراهيم ابن نجم المتوفى ٩٧٠هـ) ج ٢ ص ٢٩٥ ، وحاشية ابن عابدين ج ٢ ص ٣٤١ .

(٥) الأحكام السلطانية ص ١٣٣ ، وفى نفس المعنى الإنفاص ص ٧١ .

٨٧- بسط الماوردي المسألة في الحاوي وعرض لوجهة نظر فقهاء الأحناف ورد عليهم فقال:

(( أول سهم يبدأ بقسمة سهم العاملين عليها لأمرين :

أحدهما : أنه يستحق على عمل فصارت كالمعاوضة ، وغير مواساة •

والثاني : أنه مقدر بأجورهم من غير زيادة ولا نقصان فهو قدر حقهم ، أو يكون أكثر من أجورهم فيعطوا منه قدر أجورهم ويرد الباقي على سهام أهل السهمان بالسوية ، أو يكون أقل من أجورهم فيجب أن يتم لهم أجورهم )) •

وقال : (( العاملون على الزكاة هم صنف من أهل السهمان يعطون أجورهم منها صدقة • وقال أبو حنيفة : هو أجرة وليس بصدقة ؛ لأنهم يأخذون مع الغنى ولو كانت صدقة حرمت عنده على الأغنياء )) (١) •

ويعلق الماوردي على أبي حنيفة فيقول :

(( هذا خطأ لأن الله تبارك وتعالى قال : ( إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها • • ) فلم يجوز أن يزال عن الصدقة حكمها باختلاف الممتلكين ؛ ولأن النبي صلى الله عليه وسلم منع ذوى القربى من العمل عليها لتحريم الصدقات عليهم ، ولو خرجت عن حكم الصدقة إلى الأجرة ما منعهم منها ، وليس ينكر أن تكون الأجرة صدقة إذا كانت مأخوذة من مال الصدقة ؛ فإذا ثبت هذا فإن كان العاملون عليها مستأجرين بعقد إجارة لم يجوز أن يكون المسمى فيه من الأجرة أكثر من أجور أمثالهم ، كما لا يجوز في المستأجر على أموال الأيتام وإن يسمى له أكثر من أجرة المثل ، وإن لم يكونوا مستأجرين ، بعقد كان لهم أجرة المثل كمن استهلك عمله بغير عقد ، وذلك يختلف بقرب المسافة وبعدها وقلة العمل وكثرته )) • (٢)

٨٨- إن المقابلة بين رأى صاحب النصيحة وما أورده الماوردي في كتبه في حكم مسألة عطاء

العاملين على الزكاة يتضح الاختلاف في الحكم فصاحب النصيحة يرى أن يعطى العاملون على الزكاة مقدار الكفاية ولا تعد صدقة بينما يرى الماوردي في الأحكام السلطانية والحاوي أنهم يعطون أجور أمثالهم صدقة وفي حدود الثمن •

(١) ، (٢) الحاوي ج ١١ ق ٢٨٧ ب و ق ٢٩٢ ب كتاب قسم الصدقات وفي المطبوع بعنوان الحاوي الكبير ح ٨ ص ٥١٦ ،

## المبحث الثامن

### مدى تخميس الفئ

٨٩- يرى صاحب النصيحة : أن الغنمة والفئ كان فى عهد النبى صلى الله عليه وسلم فيشان ويرى أن الفئ لا يخمس ، فى حين أن الماوردى يفرق فى الإسم بين الفئ والغنمة ، ويرى أن فى الفئ والغنمة الخمس .

٩٠- قال صاحب النصيحة : « وأما الغنمة والفئ فقد كان فى عهد النبى صلى الله عليه وسلم فيشان :

أحدهما : للنبي صلى الله عليه وسلم خاصة ، ولم يوجف المسلمون عليه من خيل ولا ركاب ، ولكن الله يسلط رسله على من يشاء من بنى النضير وأهل فدك ، فكان ذلك للرسول صلى الله عليه وسلم خاصة إلا أن النبى عليه السلام لم يرب به دارا ولم يشتر به عقارا ، ولم يتمتع به فى الدنيا فضل تمتع ، بل كان يأخذ منه قوته وقوت عياله ، ويجعل الباقي منها فى نوائب المسلمين وحوادث أمر الدين .

والآخر ، هو ما يفئ من أموال الكفار على المسلمين من غنمة أو جزية أو خراج بنى تغلب ، فهو يعطى منه ذوى القربى ، وهو عندنا قرابة النبى صلى الله عليه وسلم مقدار كفايتهم ويصرف الباقي فى نوائب المسلمين من السلاح ، والكراع ، وأعطيات الجيوش التى تغزو أرض العدو ، ويعطون مقدار كفايتهم ، فإن فضل شئ من ذلك صرف إلى اليتامى والمساكين وابن السبيل » (١) .

(١) نصيحة الملوك تحقيق خضر محمد خضر ص ٢٤٦ وتحقيق محمد جاسم الخديوى ص ٤٤٨ ، ٤٤٩ . وأنظر رأى الخنفية فى عدم تخميس الفئ . تحفة الفقهاء ٣ : ٥١٠ وشرحه بدائع الصنائع ج ٧ ص ١١٦ ، والفتاوى الهندية ج ٢ ص ٢٠٥ ، وحاشية ابن عابدين ج ٤ ص ١٣٧ ، والبراد حس الغنمة للوى القرية عند الحاجة ، هو رأى الزهيدية . الروض النضير ج ٤ ص ٦٥١ . وأن حس الغنمة عند الأحناف يقسم على ثلاثة أسهم : سهم اليتامى ، وسهم المساكين ، وسهم أبناء السبيل ، ويدخل فقراء ذو القربى فيهم ويقدمون ولا يدفع إلى أشقيائهم ولو صرف لأحدهم جاز . الهداية ج ٢ ص ١٤٨ ، الفتاوى الهندية ج ٢ ص ٢١٤ ، وتحفة الفقهاء ج ٣ ص ٥٢٠ ، ٥٢١ ، وعن أبى يوسف أن الخمس يصرف للو القربى واليتامى وابن السبيل . مجمع الأنهر ١ ٦٤٨ .

٩١- الماوردى ينتقد القول بالغنيمة فىء فى عهد النبى صلى الله عليه وسلم يقول : « الغنيمة من

الغنم ، والغنم المستفاد بغير بدل ... فكل ما أخذ من المشركين قهرا بقتال بإيجاف خيل أو

ركاب سمى غنيمة لا استفادته بغير بدل ... والفىء : هو الرجوع ، ومنه قوله تعالى : (حتى

تفىء إلى أمر الله) <sup>(١)</sup> أى ترجع ...

والفىء : كل ما أخذ من المشركين عفوا بغير قتال ولا إيجاف خيل ولا ركاب ... وسمى فىءا

لرجوعه إلى أولياء الله تعالى وأهل طاعته بعد خروجه عنهم إلى أهل أعدائه وأهل معصيته ...

ويقول الماوردى : « الأصل فى الغنيمة قول الله تعالى : « واعلموا أنما غنمتم من شئ فإن

الله خُمسه وللرسول ولذى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل » <sup>(٢)</sup> .

والأصل فى الفىء قوله تعالى : « ما آفأ الله على رسوله من أهل القرى فلله وللرسول ولذى

القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل » <sup>(٣)</sup> .

وقال الماوردى : إن أوجه الالتفات بين الفىء والغنيمة أن لكل واحد منهما اسما يختص به » <sup>(٤)</sup> .

والفىء عند الماوردى يلمس فى حين أن صاحب النصيحة يرى : أن الفىء للرسول

صلى الله عليه وسلم خاصة وما بقى منه بعد قوته وقوت عياله جعله فى نوائب المسلمين ، أى

الفىء لا يلمس فى حياته أو بعد وفاته ...

٩٢- قال الماوردى فى الإقناع : « وكل ما أخذ من المشركين بغير إيجاف خيل ولا ركاب

من خراج أرض أو جزية رقة أو مال صلح أو عشور تجارة أو تركة ميت لم يخلف ورثا

فجميعه فىء ويصرف خمسة فى أهل الخمس كالغنيمة » <sup>(٥)</sup> .

(١) سورة الحجرات : مدنية من الآية ٩ .

(٢) سورة الأنفال : مدنية الآية ٤١ .

(٣) سورة الحشر : مدنية الآية ٧ .

(٤) الحاوى ج ١١ ق ١٧٩ ، ١/١٨٤ كتاب قسمة الفىء والغنمة . وفى المطبوع باسم الحاوى الكبير ج ٨ ص ٢٨٦ ، ٢٨٧ ،

٣٩٢ ،

(٥) الإقناع ص ١٧٩ .

٩٣- وأكد هذا في الأحكام السلطانية وانتقد رأى أبى حنيفة القائل : « لا خمس في الفئ » فقال الماوردى : « ونص الكتاب يمنع مخالفته » (١) .

لقوله تعالى : ( ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى ، فله وللرسول ولذى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل ) .

٩٤- بسط الماوردى المسألة في الحاوى في كتاب ( تفريق الخمس ) فعرض للآراء المختلفة وناقش رأى أبى حنيفة وانتهى إلى تأييد رأى الشافعى .

فقال : (( وخمس الفئ والغنيمة مقسوم على ملهب الشافعى على خمسة أسهم كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم في حياته سهم يصرف بعده في مصالح المسلمين .

وسهم لذى القربى من بنى هاشم وبنى عبد المطلب باق لهم ما بقوا .

وسهم لليتامى ، وسهم للمساكين ، وسهم لبنى السبيل . . .

وكان أبو حنيفة : يقسم الخمس ( فى الغنيمة ) على ثلاثة أسهم سهم اليتامى ، وسهم المساكين ، وسهم بنى السبيل ، وأسقط منها سهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وسهم ذى القربى .

وقال مالك : يصرف الخمس مع أربعة أخماس الفئ في وجوه المصالح » .

وبين الماوردى وجهة نظره ورد على أبى حنيفة فقال :

« والدليل على أن سهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ثابت في رواية محمد بن جبير بن مطعم

عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « ماى مما أفاء الله عليكم إلا الخمس ، والخمس مردود فيكم » (٢) .

فدل رده على ثبوته - وإن تغير حكمه - لا على سقوطه . (٣)

(١) الأحكام السلطانية ١٢٦ ، ١٢٧ .

(٢) أخرجه النسائى من عبادة بن الصامت رضى الله عنه ، فى الفئ وإسناده حسن . ج ٧ ص ١٣١ ، وجامع الأصول لابن الأثير ج ٢ ص ٦٩١ رقم ٩٢ .

(٣) الحاوى ج ١١ ق ٢١٥ - ٢٧١ / ١ كتاب تفريق الخمس ، ونظر المطبوع بحوان الحاوى الكبير ج ٨ ص ٤٢٩ ، ٤٣٠ .

والدليل على أن سهم ذى القربى ثابت يستحق مع الفنى والفقر ، لقوله تعالى : ( ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فلله وللرسول ولذى القربى ) فأضاف الخمس إلى خمسة أصناف بلام التملك ، وجمع بينهم براو التشريك ، فاقضى الظاهر تساويهم فى جميع الأوصاف التزاما بأمر الله تبارك وتعالى ، وهو حينما وصفهم بذى القربى دل على استحقاقهم باسم القرابة لا الفقر قال تعالى : ( وآت ذا القربى حقه والمسكين وابن السبيل ) (١)

يختار صاحب نصيحة الملوك التفضيل فى العطاء من الفىء فقال :  
 « ومن رسول الله صلى الله عليه وسلم التفضيل فى العطاء والتسوية تارة على ما أوجبه الحال وكان أبو بكر رضى الله عنه يرى التسوية .  
 وكان « عمر وعثمان » يفضلان على مقدار البلاء فى الإسلام ، والفناء عنه ، ومواجب الأحوال ، ثم كان « على » يرى التسوية .

والتفضيل عندنا هو الاختيار وهو أشبه بكتاب الله عز وجل لأن الله يقول :  
 « وفضل الله المجاهدين على القاعدین أجرا عظيما درجات منه » (٢) . وقال :  
 (هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون) (٣) (٤) فى حين يرى الماوردى التسوية فى العطاء .  
 ٩٥- فى الأحكام السلطانية يبين لنا الماوردى أن القائلين بالتفضيل هم : أبو حنيفة وفقهاء العراق .

وأن القائلين بالتسوية هم : الشافعية ومالك فقال : « ولما استقر ترتيب الناس فى الدواوين على قدر النسب المتصل برسول الله صلى الله عليه وسلم فضل بينهم فى العطاء على قدر السابقة فى الإسلام والقربى من رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 وكان أبو بكر رضى الله عنه يرى التسوية بينهم فى العطاء ، ولا يرى التفضيل بالسابقة ، كذلك كان رأى على رضى الله عنه فى خلافته ، وبه أخذ الشافعى ومالك .

(١) سورة الإسراء : من الآية ٢٦ .

(٢) سورة النساء : الآية ٩٥ ، ٩٦ .

(٣) سورة الزمر : الآية ٩ .

٤٤١- نصيحة الملوك تحقيق خضر محمد خضر من ٢٤٨ ، وتحقيق محمد جاسم الخديفي من ٤٥٢

وكان رأى عمر رضى الله عنه التفضيل بالسابقة فى الإسلام ، وكذلك كان رأى عثمان رضى الله عنه من بعده ، وبه أخذ أبو حنيفة وفقهاء العراق .  
ولما ناظر عمر أبا بكر حين سوى بين الناس فقال : أتسوى بين من هاجر الهجرتين وصلى القبلتين وبين من أسلم عام الفتح خوف السيف .

فقال أبو بكر رضى الله عنه : « إنما عملوا لله ، وإنما أجورهم على الله ، وإنما الدنيا بلاغ »<sup>(١)</sup> .  
٩٦- وقال في الخاوي ( اختلف الناس في التسوية بين أهل الفقى والتفضيل بالسابقة والنسب . .  
ومذهب الشافعي أن التسوية بينهم أولى من التفضيل اتباعاً لرأى أبى بكر وعلى رضى الله عنهما واستدللا بأمرين :

أحدهما : أن أربعة أخماس الغنيمة لما سوى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم بين الغائمين ولم يفضل ذا غنى على فقير ، ولا فضل شجاعاً على جبان بعدما حضر الواقعة ، ذلك أربعة أخماس الفقى سوى فيه بين أهله لإرصاد أنفسهم للجهاد الذين هم فيه سواء ، وأن تفاضلوا بالسابقة والنسب تسوية بين الفقى والغنيمة في أربعة أخماسه كاستواء الحكم بينهما في خمسة .  
والثاني : أن الله تعالى سوى في الميراث بين البار والعاق ، وبين المحب والمشاق لاستوائهم في سبب الاستحقاق كذلك أهل الفقى ) .<sup>(٢)</sup> .

٩٧- يتضح لنا من هذا العرض أن رأى صاحب النصيحة : إن الفقى لا يخمس كما يرى التفضيل فى العطاء ، وهو يخالف رأى الماوردى فى كتبه الفقهية جميعاً بأن الفقى يخمس ، وأن الإعطاء بالتسوية .

(١) الأحكام السلطانية ٢٠٠ ، ٢٠١ .

(٢) المحوى الكبير ج ٨ ص ٤٤٨ ، ٤٤٩ . وقال في الإقناع ص ١٧٩ "يسوى بين المقاتلة في العطاء ، وإن تفاضلوا في النبى"

## المبحث التاسع

### حد السكر

٩٨- يرى صاحب كتاب النصيحة : إن حد السكر هو ثمانون جلدة قال :

« وأجمعت الأمة على جلد السكران بثمانين »<sup>(١)</sup> .

وهذا يناقض ما هو ثابت عن الماوردي .

٩٩- قال الماوردي في الأحكام السلطانية :

« والحد أن يجلد إلى أربعين بالأيدى وأطراف الثياب ويكت بالقول الممض ، والكلام الراد للخبر المأثور فيه . . . ويجوز أن يتجاوز الأربعين إذا لم يردع بها إلى ثمانين جلدة فإن عمر رضى الله عنه حد شارب الخمر أربعين إلى أن رأى تهافت الناس فشاورة الصحابة فيه ، وقال أرى الناس قد تهافتوا في شرب الخمر فماذا ترون ؟ فقال علي - رضى الله عنه - أرى أن تحده ثمانين لأنه إذا شرب الخمر مسكر ، وإذا مسكر هلى ، وإذا هلى الفرى ؛ فحده ثمانين حد الفرية ، فجلد فيه عمر بقية أيامه ، والأئمة من بعده ثمانين ، فقال علي رضى الله عنه : ما أحد أقيم عليه الحد فيموت فأجد في نفس شيئا - إلحق قتله - إلا شارب الخمر ، فإنه شئ رأيناه بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم فإن حد شارب الخمر أربعين فمات منها كانت نفسه هدرا ، وإن حد ثمانين فمات ضمنت نفسه »<sup>(٢)</sup> .

ويتضح من هذا القول : إن حد السكر عند الماوردي أربعين جلدة ويجوز زيادته إلى ثمانين من باب السياسة الشرعية .

١٠٠- أورد الماوردي في كتاب الحاوى بيانا كافيا وافيا لهذه المسألة فعرض الآراء المختلفة في المسألة ثم انتصر لرأى الشافعى قال :

(١) نصيحة الملوك تحقيق مختصر محمد مختصر من ٢٥٨ وتحقيق محمد جاسم الهندى من ٤٦٧ ، والنظر رأى الحنفية في حد الخمر والسكر في

الحرف ثمانين سوطا لإجماع الصحابة . تحفة الفقهاء ج ٣ من ١١١ ، ومجمع الأنهر ١ : ٦٠٢ ، والحاوى الهندية ٢ : ٩٦٠ .

(٢) الأحكام السلطانية من ٢٢٨ ، ٢٢٩ . وقال الماوردي في الإقناع من ٧ (( ومن شرب خرا ونيلاً مسكراً حد أربعين

بالباب والأيدى ، وختم على رأسه الثواب ، وبكت ، فإن رأى الإمام أن يبلغ بحده ثمانين إذا تهافت فيه فعل ))

أن الحد هو أربعين وأن للإمام أن يصل به تعزيراً إلى ثمانين .



» وقد اختلف الفقهاء في مقدار حد الخمر :

فذهب الشافعي إلى أن حد الخمر أربعين ، لا يجوز أن ينقص منها ، ومازاد عليها إلى ثمانين  
تعزير ، يقف على اجتهاد الإمام لا يزيد عليها ، ويجوز أن ينقص عنها .

وقال مالك وأبو حنيفة وسفيان الثوري : حد الخمر ثمانون كالقذف ، لا يجوز الزيادة عليها  
ولا النقصان منها استدلالا برواية شعبة عن قتادة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى برجل  
قد شرب الخمر فجلده بجريدتين نحو الأربعين ، وفعله أبو بكر ، فلما كان عمر استشار  
الناس فقال عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه : أخف الحدود ثمانون ، فأخذ بها عمر  
فصار اجتهاد الصحابة موافقا لفعل الرسول ، لأن الأربعين بالجريدتين ثمانون .

ورد الماوردي هذا الرأي وقال : « دليلنا قول الشافعي أخبرنا الثقة عن معمر عن الزهري  
عن عبد الرحمن بن أزهر قال : أتى النبي صلى الله عليه وسلم بشارب فقال : اضربوه ، فضربوه  
بالأيدي والنعال وأطراف الثياب وحشوا عليه الزراب ثم قال : بكروه ثم أرسله » (١)  
ومارواه حصين بن المنذر ، أبو ساسان ، أن الرقاشي قال :

» شهدت عثمان بن عفان ، وقد أتى بالوليد بن عقبة ، فشهد عليه حمران بن أبان (مولى  
عثمان بن عفان رضي الله عنه) ورجل آخر ، شهد أحدهما : أنه شرب الخمر ، وشهد  
الآخر : أنه تقيأها . فقال لعلي : أقم عليه الحد ، فقال علي للحسن : أقم عليه الحد .  
فقال الحسن : وَلَيْ حَارَهَا مِنْ تَوَلَّى قَارَهَا (أى ولى صعبها من تولى سهلها) فقال (على)  
لعبد الله بن جعفر : أقم عليه الحد ، فجلد ، عبد الله بالسوط و (على) يعد ؛ فلما بلغ  
الأربعين قال عثمان : حسبك ، جلد رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعين جلدة ، وجلد أبو  
بكر أربعين جلدة ، وجلد عمر ثمانين ، وكل سنة ، وهذا أحب إلى » (٢) .

(١) مسند الشافعي ، شركة المطبوعات العلمية ، مصر ، ١٣٢٧ هـ ، ص ٩٧ .

(٢) أخرجه مسلم في الحدود ، باب حد الخمر ، ج ٣ ص ١٣٣١ رقم ١٧٠٧ ، ضبط وترقيم محمد فؤاد عبد الباقي .

قال الماوردي : هذا نص من وجهتين :

أحدهما : ما أخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من اقتصاره على الأربعين .

والثاني : أخباره بأن كلا من العليدين سنة يعمل بها ويصح التخيير فيها .

وقال الماوردي في أدلة الحنفية ومن تابعهم :

« لو كان في حد الخمر نص ما اجتهد فيه ، ولعملوا فيه على النقل ، وتحمل الرواية بغيريدين وتعين ، على أن أحدهما بعد الأخرى لأن الأولى تقطعت فأخذ الثانية » .

وقال الماوردي : « إن قياسهم على القذف مردود لأن السبب يوجب الحد ، فوجب أن يختص بعدد لا يشاركه فيه كالزنا والقذف فإن قيل : وجب أن لا يقدر بأربعين كالزنا والقذف ؛ فالرد : الحدود موضوعة على الاختلاف في المقدار لا اختلافها في الأسباب فجاز لنا اعتبار بعضها ببعض في التفاضل ، ولم يجوز لهم اعتبار بعضها ببعض في التماثل ؛ ولأن الحدود ترتب بحسب اختلاف الاجرام ، فما كان جرمه أغلظ كان الحد فيه أكثر ؛ لأن الزنا لما غلظ جرمه للاشتراك فيه غلظ حده ، والقذف لما اختص بالتعدي إلى واحد كان أخف من الزنا والخمر لما اختص بواحد لم يعد عنه ، ووجب أن يكون أخف من القذف » (١) .

١٠١- يتبين لنا من هذا العرض : أن رأي صاحب النصيحة في حد السكر يخالف رأي الماوردي إذ يرى صاحب النصيحة أن الحد ثمانين جلدة بإجماع الأمة في حين يرى الماوردي أن الحد أربعون ويجوز زيادته إلى ثمانين تعزيراً .

(١) كتاب الحدود من الحاوي تحقيق ودراسة إبراهيم صديق ج٢ ص ١١٣ - ١١٣٦ ، وانظر الحاوي الكبير ج٢ ص ٤١١ : ٤١٣ .

## المبحث العاشر

### قد نصاب القطع فى السرقة

١٠٢- يرى صاحب نصيحة الملوك « أن السرقة لا يقطع فيها حتى يشهد الشهود أنه سرق ما تبلغ قيمته عشرة دراهم من حرز » ، <sup>(١)</sup> فقدر نصاب القطع عنده : عشرة دراهم ، وهذا يخالف ما هو ثابت عند الماوردى فى كتبه الفقهية جميعا .

١٠٣- بين الماوردى ذلك مع بيان اختلاف الفقهاء فى كتابه الأحكام السلطانية قال : « واختلف الفقهاء فى قدر النصاب الذى يقطع فيه اليد :

فذهب الشافعى إلى أنه مقدر بما تبلغ قيمته ربع دينار فصاعدا من غالب الدنانير الجيدة . وقال أبو حنيفة : وهو مقدر بعشرة دراهم أو دينار ولا يقطع فى أقل منه ، وقدره مالك بثلاثة دراهم » <sup>(٢)</sup> .

ويتضح مما تقدم أن القتالين بأن قدر نصاب القطع فى السرقة عشرة دراهم هو رأى فقهاء الحنفية ١٠٤- عرض الماوردى - فى الحاوى - رأى أبى الحنفية مبينا وجه الخلاف مع الشافعى ثم رد رأى الأحناف فقال :

« قال أبو حنيفة وأصحابه : يقطع فى عشرة دراهم فصاعدا ، وإن سرق من غيرها قوم بها فصار مخالفا للشافعى من وجهين :

أحدهما : فى القدر .

والثاني : فى جنس ما يقع به التقويم .

استدللا برواية زفر بن الهذيل عن الحجاج بن أرطاة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا قطع إلا فى عشرة دراهم » <sup>(١)</sup> . وروى مجاهد وعطاء عن أيمن عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال :

(١) نصيحة الملوك تحقيق خضر محمد خضر ص ٢٥٩ تحقيق محمد جاسم الخنيصى ص ٤٦٨ . وانظر رأى فقهاء الحنفية فى أنه إذا سرق العاقل البالغ عشرة دراهم أو ما يبلغ عشرة دراهم مضروبة من حرز لاشبهة فيه وجب عليه القطع . الهداية ج ٢ ص ١١٨ ، ونخبة الفقهاء ج ٣ ص ٢٣٤ ، ومجمع الأنهر ٩ : ٦١٣ ، وحاشية ابن عابدين ٤ : ٨٣ ، واقتاوى الخليفة ٢ : ١٧٧ .

(٢) الأحكام السلطانية ص ٦٠ . قال الماوردى فى الإقناع ص ٦٧ « ومن سرق ربع دينار أو ما قيمته ربع دينار من غالب النقود الجيدة ، من حرز ماله ، ولم يكن له شبهة ، فى الحرز ، ولا فى المال ، ولا فى اللالك لم يقطع يده اليمنى من الزند ، وحسنت باللعن الحار » .

(٣) سنن النسائي ٨ : ٨٤ فى السارق . باب القدر إذا سرق السارق قطع يده .

« أدنى ما يقطع فيه السارق ثمنُ الجن ، وكان يقوم دينارا » (١) .

ورد المارودي على ذلك فقال :

« ودليلا عموم قول الله سبحانه وتعالى : ( والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ) (٢) إلا ما

خصه الدليل والإجماع .

وروى الشافعي ، عن سفيان ، وعن الزهري ، وعن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « القطع في ربع دينار فصاعدا » (٣) .

وروى عن عائشة قالت : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول :

« لا تقطع يد السارق إلا في ربع دينار فصاعدا » (٤) وهذا يؤكد ؛ لأنها إضافة إلى سماعها .

وروى عن الشعبي عن ابن مسعود عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال :

« قطع في مجن قيمته خمسة دراهم » (٥) .

وروى ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قطع سارقا سرق من صفة النساء ( أى الموضع المختص بهن في المسجد ) ترسا قيمته ثلاثة دراهم » (٦) .

١٠٥ - يتضح لنا من العرض السابق أن رأي المارودي في قدر نصاب السرقة الواجب القطع فيه

هو ربع دينار أو ما قيمته ربع دينار فصاعدا في حين رأى صاحب « نصيحة الملوك » أن

قدر النصاب في السرقة هو عشرة دراهم أى دينار ، وهو رأى أبى حنيفة وأصحابه .

---

(١) سنن النسائي ٨ : ٨٢ في نفس الكتاب والباب ، والحدث مرسل ، وله فوائد تحسنه . جامع الأصول ج ٢ ص ٥٥٩ رقم ١٨٧٥ .

(٢) سورة المائدة : من الآية ٢٨ .

(٣) مسند الشافعي ص ١١١ .

(٤) مسند الشافعي ص ١١١ .

(٥) سنن النسائي ٨ : ٧٧ في السارق ، باب القدر الذي إذا سرق قطعت يده وإسناده حسن ، جامع الأصول ٣ : ٥٥٧ .

(٦) سنن أبي داود ، في الخلود ، باب ما يقطع فيه السارق ج ٤ ص ٥٤٧ رقم ٤٣٨٥ تحقيق عزت الدعاس وآخر ، وانظر

كتاب الخلود من الحاوي لتحقيق ودراسة إبراهيم صندلجي ج ٢ ص ٤٥٥ ، وانظر المطبوع بعنوان الحاوي الكبير ج ١٣

ص ٢٧٠ ، ٢٧١ .

### الخلاصة : نتائج البحث

\* الإمام أبو الحسن علي محمد بن حبيب الماوردي ، فقيه شافعي مجتهد ، لم يثبت تحوله إلى مذهب آخر في أى مراحل حياته ، اشتغل بالتدريس والتصنيف في المذهب الشافعي ، وتولى القضاء وتدرج فيه حتى وصل إلى منصب ألقى القضاة في سنة ٤٢٩ هـ .

\* كتب الماوردي في الفقه السياسي كتابا نسبتها ثابتة إليه : الأحكام السلطانية والولايات الدينية قوانين الوزارة ، تسهيل النظر وتعجيل الظفر .

\* كتاب « نصيحة الملوك » لم ينسب في طبقات الشافعية أو كتب التراجم إلى أبي الحسن الماوردي . وأول من استند إليه - فيما أحاط به علمي - حاجي خليفة ، وقف على النسخة محل الدراسة والتحقيقات ، مدون عليها اسم الماوردي ، ولم يفحصها موضوعيا والبتها في كتابه كشف الظنون في مادة « نصيحة الملوك » على وجه مضطرب .

\* جرى الباحثون على أن كتاب « نصيحة الملوك » لأبي الحسن الماوردي ، لاقترون عنوان مخطوط الكتاب باسم الماوردي ، ولإشارة الماوردي في كتابه « أدب الدنيا والدين » أن له كتابا في السياسة وقالوا : إن المقصود به كتاب « نصيحة الملوك » .

وإن منهج وأسلوب كتاب « نصيحة الملوك » يتفق مع كتب الماوردي السياسية .

\* الكتاب الذي قصده الماوردي في « أدب الدنيا والدين » هو « درر السلوك في سياسة الملوك » .

\* المنهج في كتاب « نصيحة الملوك » وإن كان مشتركا مع بعض كتب الماوردي السياسية

« تسهيل النظر » لكن هذا المنهج شائع بين علماء سابقين ولاحقين على الماوردي .

وأسلوب كتاب « نصيحة الملوك » يختلف عن أسلوب الماوردي في كتبه .

\* اختلاف الأحكام الفقهية السياسية في كتاب « نصيحة الملوك » عن كتب الماوردي الثابتة إليه ومن أهمها :

\* مفهوم السياسة في كتاب « نصيحة الملوك » استخراج الرأي . . . ومناظرة العمال والكتاب

والوزراء بينما مفهوم السياسة في كتب الماوردي ، هو فن إدارة المجتمعات السياسية

والأحكام المتعلقة بالسلطة السياسية العليا وتوابعها .

\* صاحب « نصيحة الملوك » يشترط في الوزير أن يكون ذا ديانة ، ولا يعرف تقسيم الدولة إلى .

وزير تفويض ، ووزير تنفيذ • بينما المارودى صاحب تقسيم الوزراء إلى وزراء تفويض ،  
ووزراء تنفيذ ، ولا يشترط فى وزير التنفيذ أن يكون مسلما •

\* يرى صاحب (( نصيحة الملوك )) التوسعة على القضاة ( بالارزاق الواسعة الهنية ) • بينما  
المارودى يرى أن القاضى إذا استغنى عن الرزق أن يتطوع بعمله لله تعالى التماس ثوابه ،  
وأن استباح له أخذه مع الحاجة والغنى ، ورزقه مقدر بالكفاية من غير سرف ولا تقصير •  
\* ذهب صاحب (( نصيحة الملوك )) إلى أن الشورى واجبة على الملك فى جميع الأمور • بينما  
المارودى يرى إن الشورى مندوبة ، وإنها فى الأمور الخطيرة والمستبهمة ، وإن ما اختص بالدنيا  
ندب إليه عقلا ، وما اختص بالدين ندب إليه شرعا •

\* يرى صاحب (( نصيحة الملوك )) إسقاط سهم المؤلفلة قلوبهم كمصرف من مصارف الزكاة ،  
وهو خلاف الثابت عن المارودى فى كتبه •

\* يذهب صاحب النصيحة أن يعطى العاملون على الزكاة مقدار الكفاية ، ولا تعد صدقة فى حين  
أن المارودى يرى أنهم يعطون أجور أمثالهم صدقة ، وفى حدود الثمن •

\* يرى صاحب النصيحة : أن الغنمة والفى شيئا واحد فى عهد الرسول صلى الله عليه وسلم وأن  
الفى لا يخمس كما يرى التفضيل فى العطاء ، وهو يخالف رأى المارودى باختلاف اسمى الفى  
والغنمة ، وإن الفى يخمس ، وإن الاعطاء بالتسوية •

\* يرى صاحب (( النصيحة )) أن حد السكر ثمانين جلدة لإجماع الأمة فى حين يرى المارودى أن  
الحد أربعون ويجوز زيادته إلى ثمانين تعزيرا •

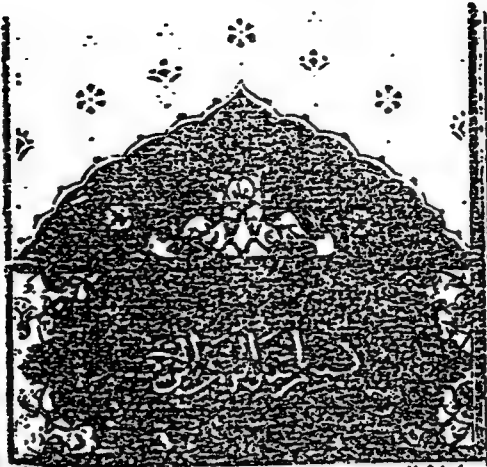
\* يرى صاحب النصيحة أن قنر النصاب فى السرقة الواجب القطع فيه هو عشرة دراهم فى  
حين أن المارودى يرى قنر يساوى السرقة هو ربع دينار أو ما قيمته ربع دينار فصاعد •

\* إن اختلاف الأحكام السياسة بين كتاب (( نصيحة الملوك )) وكتب المارودى السياسة الثابتة له :  
الأحكام السلطانية ، وتسهيل النظر ، وقوانين الوزارة ، يدل أن الكتاب ليس للمارودى •  
ولعل المستقبل بإذن الله تعالى يكشف لنا عن نسخة أخرى من (( نصيحة الملوك )) لصاحبها  
الحقيقى أو كتاب آخر له صلة به يكشف حقيقته •

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين •



لوح رقم (٢)



عبد الله لفتح و عليه تركل و به فتعين على كل مقصود و اياه مثل  
التوفيق والتبديد و نقول ان يتاخذنا على التفتة الكا  
بعدنا على من حب الله و كره الفتنة ضاده على طلب الاجر و ركب  
في خبايا الغفلة من المنة ليعا بالذكر قوله الله جل و علا فاعا فاه و  
بشاق الذين اوتوا الكتاب ليبيته الناس و لا يكتونه و قولنا الذين  
يكتمون انزلنا من السماوات و الحدي من بعد ما بينا للانس في الكتاب  
اوليك يلقتهم الله و يلقيهم للاجنون شرنا و ناعن عيسى الله عليه  
وسلم انه قال من كان عند علم مكتبه اليه الله ليأمر من قامه و اقيمة  
شره و اصفه انه قال انما الدين في البيعة قبل من رسول الله قاله و رسول  
ولاية السليق و بما عتيم و ودي من عرو من عبد الله انه قال انما  
رسول الله صلى الله عليه و سلم على التبع و العامة و التبع على كل مسلم بالملوك  
اولا لانهم ان قد بدا لهم التتابع و احقهم بان يقولوا بالوامطة الكا  
في صلاحهم صلاح الرعية و في شادهم فاما البرية و لذلك كانت  
الملك الاولون يقولون صلاح الوالي خير من رغبة الزمان و قالوا  
من فضل الامانة فقد عثر العانة و ان قل له للعانة شام و كانوا يقولون  
لربيع عملنا من غش فابله و قال جليل من الحكماء يجب من حق الله تبارك  
و تعالي على المرء التوحيد و العاقبة و من غش السلطان الزود و العجبة و كان  
تقار كثر السلطان فبيته و الاجتار منه و الاخوان به فقد عا



لوحة رقم (٣)

وكتب ابن قزويني هذه الموعظة جامعة تيسر من كثير من أصول  
 تشييد الملك والادب ان وصلنا جفا واننا ان نتم بكم كتابنا هذا الذي  
 جمعنا به جملة ما اوجب الله على كل من اهل الملة وامراةا وامرأته  
 وخلقنا بها وانصحتهم بها في انفسهم قد اسرنا فيها وتعدى حدودها  
 وعملنا غير فيها وقد اشبهت لهم الموعظة وبذلك لم يصححوا وادبوا  
 اليهم لاسانه ذنبا وذنبا واجزا فاقول في غيرنا طر وليست متعظ  
 وفتحة الله واما بالمتداد فهذانا واما بهم شيئا لم يسهل الله

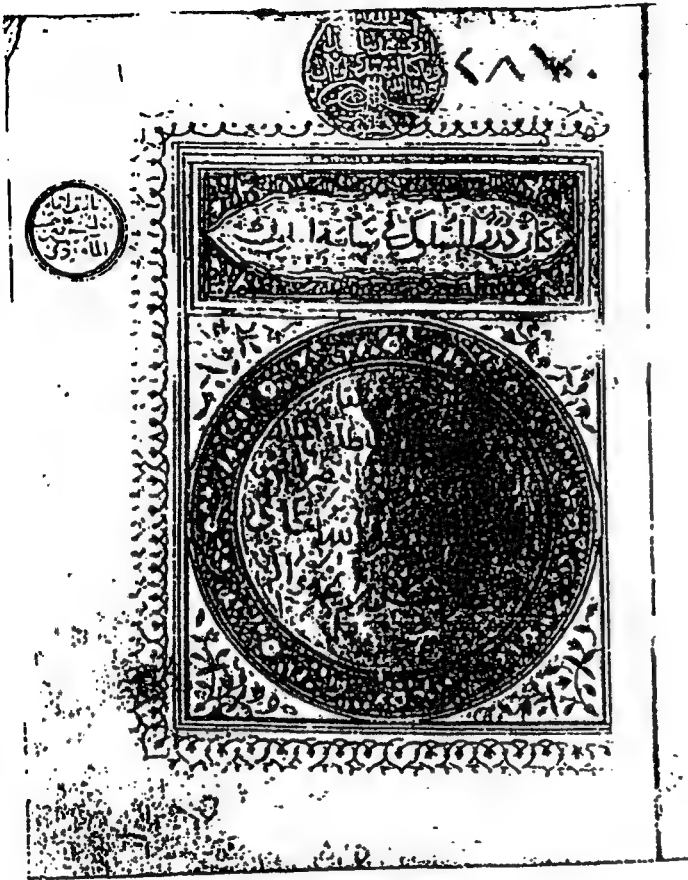
تركيب  
 نصيحة الملك والملك  
 وحسن الصلاة والسلام على من لا نبي بعده  
 واقفال الزمان من فتح هذه السنة  
 المباركة يوم الاحد المبارك  
 رابع شهر صفر الحرام  
 سنة ١٠٠٥  
 ١٠٠٥

علقه  
 سيد الفقيه القدير الخبير المعتمد بالدين والسياسة  
 اسماعيل بن سليمان بن اسماعيل البيهقي خواجه نقاش السادة الموقر في كل شيء

ترجمة مؤلف هذا الكتاب  
 هو الامام العلامة آصف القضاة ابن الحسن بن علي بن  
 محمد بن حبيب الماوردي البصري الشافعي متصفا  
 كتاب الحاشية في الفقه في نحو عشرة مجلدات ليس له  
 نظير في المذهب وله كتاب في الفقه سماه  
 الاقناع فيه فوائد وغرائب ليست في غيره وله  
 كتاب سماه ادب الدين والدنيا وله تفسير القرآن  
 العظيم سماه النكت وكان اماما في الفقه

والاخر  
 نهاية الكتاب بخط اسماعيل بن سليمان بن اسماعيل البيهقي وترجمة لأبي الحسن الماوردي .

لوحة رقم (٤)



هو كتاب في السلوك والسياسة  
تأليف الحسن بن علي بن حبيب الماوردي  
الكتاب في السلوك والسياسة  
المعروف باسم كتاب درر السلوك  
في سياسة الملوك  
تأليف الحسن بن علي بن حبيب الماوردي  
الكتاب في السلوك والسياسة  
المعروف باسم كتاب درر السلوك  
في سياسة الملوك



عنوان كتاب ((درر السلوك في سياسة الملوك)) تأليف الإمام أبي الحسن علي بن حبيب الماوردي

الوجه رقم (٥)

بسم الله الرحمن الرحيم : لا  
 اله الا الله الذي جعل الخلق غير المتعبد له ووطاه  
 من عباده المتعبد له وابعاده جعل المظالم التي  
 ايدى بها رعاياه وهدم بها الظلمة واقفاه وخلص  
 من عباده بها الذين يوسوا بالله فهو عاين الله  
 ما عباد الحق ولعنوا المظالم حتى ذكر في يوم  
 اذ ذر ومانعه هو جعله من الذين ساء اخلاقهم  
 من الذين اوزرهم الله محمد بن ابي جعفر  
 من الذين اوزرهم الله محمد بن ابي جعفر  
 من الذين اوزرهم الله محمد بن ابي جعفر  
 من الذين اوزرهم الله محمد بن ابي جعفر  
 من الذين اوزرهم الله محمد بن ابي جعفر

اما بعد فان الله سبحانه ليبلغ حكمته  
 وعدل تعاليه جعل الناس اقسامنا فاختلجوا  
 ثلثين ليكونوا بالاختلاف وتلفيق والتباين  
 شيعين واحص منهم رعايا اوجب عليه حراسة  
 وعيتم واوجب على الرعية صدق طاعته وجعله  
 الوسيط بينه وبين عبادته ولا يجعل بينه وبينهم احد  
 الا وانه كان ملكا المملوك بها الدولة من خلق الله  
 باسترا على خلقه واستودعهم حفاظ حقه وجعلنا  
 اهل طاعته منكم يعصم المولى الله ومنت بانحلال  
 المصافاة وانحل الرعية طاعة من كان تحت الرعية  
 مذكرا من تحت طاعته من غير ان يرد دعايضا والى

لوحة رقم (٦)

إلى الشاكر بخير نيته من أجل كيان ما إنك  
الملك قد كان على أضعافه بخير نيته وأصل ما به  
فإن لم أعلم أن يكون قد أدت من أنم الظلمة بلحزن  
بموقعها أن الله عز وجل وقمته بابين  
في كل خلق أما لك  
٢٩ - ٣٠  
وخرجت بذور السلوك في سائر الملوك إذ كانت  
تتمه داعيا إلى عطا عليه وأنا أنزل الله تعالى  
خز المعونة والتوفيق واليه أعت في إنداد  
بالرشاد والتدبير وهو خير ونعم الوكيل  
إلى أن تات الله من الملك

أعلم أن الإنسان طبع على الخلق قل واحد جميعها  
أودتم سائر ما وأما العاقلان بعضهما محمود وبعضها  
مذموم قال الشاعر  
وما هذه إلا خلاف الأبطال فمنهم من جرد وبها من  
وليس يكن صلاح مذمومها التليم إلى الطبيعة الثوب  
إلى الخيرة إلا أن يضلها رايضة تاديب تدفع فيقيم  
له الحج بعض الخلق مطيع وبعضها مخلوق سموع  
لأن الخلق طبع وتكلف قال الشاعر  
يا أيها المخلوق عرفت من عجبته الأثر والملك  
عليك القصد فيما أنت فاعلم أن الخلق ياتون من الخلق  
وشبه الأفعال التي وفيه الإشراف إلى خلقها

تقسيم درر السلوك إلى بابين وأنه ضمنه وحجز من أجل السيادة

رقم الروحة (٧)

ومن فعله اقتداءً فهو حكيم ❀ من تركه حرماناً  
فهو شقي ❀ من تركه استحقاقاً فهو ردي ❀ ولكن  
ما يخافه من خيال الذكر مخفٍ البيرة إماماً ❀  
يقتات به الأحياء ❀ وما لا يتركه جربه الأشرار  
فإن ذلك أنفع بما بعد يوم معاده ❀ وأنفع ما خلفه  
لما أتى به ❀ فإني لله تعالى ولي توفيقه ❀  
وكنيا مغوته وتايبه ❀

تم كتاب درر السلوك  
شمس الله من وقته وعونه  
وبالله عسى يا محمد بن عبد الله الطاهر ونحوه وسلم

## المصادر والمراجع

• القرآن الكريم .

• المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ، إعداد محمد فؤاد عبد الباقي ، طبعة دار الفكر ، بيروت ، دون تاريخ .

(أ)

- الأحكام السلطانية والولايات الدينية : الماوردي ، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب ، المتوفى ٤٥٠ هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م ، ونسخة أخرى بتحقيق

وتعليق ، خالد عبد اللطيف ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م .

- الأحكام السلطانية : الفراء ، أبو يعلى محمد بن الحسين بن محمد ، المتوفى ٤٥٨ هـ ، صححه وعلق عليه الشيخ محمد حامد الفقى ، دار الفكر ، بيروت ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .

- أدب الدنيا والدين : للماوردي ، تحقيق مصطفى السقا ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط٤ - ١٣٩٨ هـ - ١٩٧١ م .

- أدب القاضي : للماوردي ، تحقيق محيى هلال السرحان ، مطبعة الرشاد ، بغداد ، ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م .

- الأعلام ( قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين ) : خير الدين الزركلى ، المتوفى ١٣٩٧ هـ ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ط٣ ، ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٦ م .

- أعلام الموقعين عن رب العالمين : ابن القيم الجوزية ، شمس الدين محمد بن أبى بكر ، المتوفى ٧٩١ هـ ، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ، دار الفكر ، بيروت ، دون تاريخ .

- أعلام النبوة : للماوردي ، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد ، طبعة المكتبات الأزهرية ، القاهرة - ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م .

- الإفصاح عن معانى الصحاح : ابن هبيرة ، أبو المظفر ، يحيى بن محمد الوزير ، الحنبلى ، المتوفى ٥٦٠ هـ ، المؤسسة السعيدية ، الرياض ، ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م .

- الإقناع : للماوردي ، تحقيق الشيخ خضر محمد خضر ، دار العروبة ، الكويت ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

( ب )

- البحر الرائق (( شرح كنز الدقائق )) الكنز للنسفي المتوفى ٧١٠هـ ، الشارح زين العابدين ابن ابراهيم بن نجيم ، المتوفى ٩٧٠هـ ، طبعة مصر ، ١٣٣٣هـ .

( ت )

- تاريخ آداب اللغة العربية : جورجى زيدان ، تعليق الدكتور شوقي ضيف ، دار الهلال ، القاهرة دون تاريخ .

- تاريخ الأدب العربى : الدكتور عمر فروخ ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .

- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير الأعلام : الذهبى ، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان المتوفى ٧٤٨هـ ، ( حوادث ٣٨١ إلى ٤٠٠هـ ) ، تحقيق الدكتور عمر عبد السلام تدمرى ، دار الكتاب العربى ، بيروت ، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م .

- التبر المسبوك فى نصيحة الملوك : الغزالى ، أبو حامد ، محمد بن محمد ، المتوفى ٥٠٥هـ ، طبعة المكتبات الأزهرية ، القاهرة ، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م .

- تحفة الفقهاء : لعلاء الدين السمرقندى ، المتوفى ٥٣٩هـ ، حققه وعلق عليه الدكتور محمد زكى عبد البر ، ادارة إحياء التراث الإسلامى ، الدوحة ، قطر ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .

- تحقيق النصوص ونشرها ١٤١٠هـ : عبد السلام هارون ، مكتبة السنة ، القاهرة ، طبعة ٥ ، ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م .

- تسهيل النظر وتعجيل الظفر : للماوردي ، تحقيق محيى هلال الدين السرحان وتقديم ومراجعة الدكتور حسن الساعاتى ، دار النهضة ، بيروت ، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م ، وأخرى محققة

بمعرفة الدكتور رضوان السيد ، طبعة دار العلوم العربية ، بيروت ، ١٩٨٧م .

- تهذيب الأسماء واللغات : النوى ، محيى بن شرف ، المتوفى ٦٧٦هـ ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، دون تاريخ .

(ج)

- جامع الأصول من أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم : لابن الأثير الجزري ، المتوفى ٦٠٦هـ ، تحقيق عبد القادر الأرناؤوط ، مكتبة الحلواني ، دمشق ، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م .
- الجامع الصحيح ( وهو سنن الرملى ) أحمد بن عيسى بن سورة ، المتوفى ٢٧٩هـ ، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر وآخرين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م .

- الجواهر والدرر فى ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر العسقلانى ، السخاوى ، شمس الدين محمد ابن عبد الرحمن ، المتوفى ٩٠٢هـ ، الجزء الأول ، حققه الدكتور حامد عبد المجيد والدكتور طه الزينى ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، القاهرة ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .

(ح)

- حاشية رد المختار على الدر المختار : ابن عابدين ، محمد أمين عابدين ، المتوفى ١٢٥٢هـ ، دار الفكر ، بيروت ، ط ٢ ، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .
- الحاوى شرح مختصر المزنى : الماوردى :
- منه كتاب الزكاة ، تحقيق ودراسة ياسين ناصر محمود الخطيب ، رسالة دكتوراة سنة ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م من كلية الشريعة جامعة أم القرى ، المملكة العربية السعودية .
- ومنه : كتاب الرضاع والنفقات ، تحقيق عامر بن سعد نورى ، حصل بتحقيقه على درجة الدكتوراة فى الشريعة من جامعة أم القرى ، المملكة العربية السعودية .
- ومنه : كتاب الحدود ، نال بتحقيقه ابراهيم صلتجى على درجة الدكتوراة فى الشريعة من جامعة أم القرى ، سنة ١٤٠٢هـ .
- كتاب قسمة الصدقات ، ج ١١ من مخطوط رقم ٨٣ فقه شافعى .
- كتاب قسمة الفىء والغنيمة ، ج ١١ من مخطوط رقم ٨٣ فقه شافعى .
- طبع بعنوان (( الحاوى الكبير )) تحقيق وتعليق الشيخ على محمد معوض ، والشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م .



(س)

- سنن أبي دواد : سليمان بن الأشعث السجستاني ، المتوفى ٢٧٥هـ ، تحقيق عزت الدعاس ، دار الحديث ، حمص ، سوريا ، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٩م .
- سنن ابن ماجه : محمد بن يزيد القزويني ، المتوفى ٣٧٥هـ ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، طبعة الحلبي ، القاهرة ١٣٩٢هـ ، ١٩٧٢م .
- سنن النسائي : لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب ، المتوفى ٣٠٣هـ ، شرح جلال الدين السيوطي وحاشية السندی ، المطبعة العصرية ، مصر ، ١٣٤٨هـ - ١٩٣٠م .
- سير أعلام النبلاء : للذهبي ، شمس الدين محمد بن أحمد ، المتوفى ٧٤٨هـ ، مؤسسة الرسالة ، جزء ١٨ ، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه : شعيب الأرنؤوط ، محمد نعيم العرقسوس ، ط ١ ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م .

(ش)

- شعب الإيمان : للبيهقي ، أحمد بن الحسين ، أبو بكر الحسين ، المتوفى ٤٥٨هـ ، تحقيق أبي هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .

(ص)

- صحيح مسلم : لأبي الحسين محمد بن حجاج النيسابوري ، المتوفى ٢٦١هـ ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، دار التراث العربي ، ١٣٥٧هـ - ١٩٥٦م .

(ط)

- طبقات الشافعية الكبرى : لتاج الدين أبي النصر عبد الوهاب بن علي السبكي ، المتوفى ٧٧١هـ ، تحقيق الدكتور عبد الفتاح الحلو ، والدكتور محمود الطناحي ، طبعة الحلبي ، الطبعة الأولى ، القاهرة .

- طبقات الشافعية : للإمام ابن كثير ، عمر بن كثير ، المتوفى ٧٧٤هـ ، مخطوط ، جامعة بربستون ، أمريكا وطبع بعنوان (( طبقات الفقهاء الشافعيين )) ، تحقيق وتعليق وتقديم الدكتور أحمد عمر هاشم ، والدكتور محمد زينهم عزب ، مكتبة الثقافة الدينية ، مصر ، ١٩٩٣م - ١٤١٣هـ .

- طبقات الشافعية : لأبى بكر أحمد بن محمد بن عمر ، ابن قاضى شهبة الدمشقى ، المتوفى ٨٥١هـ ، تحقيق الدكتور عبد العليم خان ، مجلس دائرة المعارف العثمانية ، حيدر آباد ، الهند ، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م .

#### (ف)

- الفتاوى الهندية فى مذهب الإمام أبى حنيفة النعمان : للشيخ نظام وجماعة من علماء الهند ، الطبعة الرابعة ، دار إحياء التراث العربى ، بيروت .

- الفكر السياسى عند أبى الحسن المارودى : الدكتور أحمد مبارك البغدادى ، مؤسسة الشراع ، الكويت ، ١٩٨٤م .

- فهرس مخطوطات مكتبة كوبريلى ، المجلد الأول ، منظمة المؤتمر الإسلامى ، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية ، استانبول ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .

#### (ك)

- كشف الظنون عن أسامى الكتب والفنون : لمصطفى بن عبد الله كاتب شلى ، المشهور بحاجى خليفة ، المتوفى ١٠٦٧هـ ، المطبعة البهية ، استانبول ، تركيا ، سنة ١٣٦٠هـ - ١٩٤١م .

- الميسوط : لأبى بكر محمد بن أحمد السرخسى ، المتوفى ٤٩٠هـ ، مطبعة السعادة ، مصر ، الطبعة الأولى .

- مجمع الأنهر شرح ملتقى الأبحر : عبد الرحمن بن محمد بن سليمان المعروف بلاماد زاده ، المتوفى ١٠٨٧هـ ، دار إحياء التراث العربى ، بيروت ، مصورة عن طبعة الدار العامرة ، استانبول ، تركيا ، ١٣١٧هـ .

- مسند الشافعى : لأبى عبد الله محمد بن إدريس الشافعى ، المتوفى ٢٠٤هـ ، المطبوعات العلمية ، مصر ، ١٣٢٧هـ .

- معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب) : لأبي عبد الله الرومى ، المشهور بياقوت الحموى ، المتوفى ٦٢٦هـ ، فى عشرين جزءاً ، الطبعة الثالثة ، دار الفكر ، بيروت .
- معيد النعم ومبيد النقم : لأبى النصر عبد الوهاب السبكي ، المتوفى ٧٧١هـ ، حققه وضبطه وعلق عليه ، محمد على النجار ، أبو زيد شلى ، محمد أبو العيون ، طبعة دار الكتاب العربى بمصر ، ١٣٦٧هـ - ١٩٤٨م .
- المنتظم فى تاريخ الملوك والأمم : لأبى الفرج عبد الرحمن الجوزى ، المتوفى ٥٩٧هـ ، طبع وتحقيق محمد عبد القادر عطا ، مصطفى عبد القادر عطا ، راجعه وصححه نعيم زرزور ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م .

(ن)

- نصيحة الملوك : الماوردى تحقيق الشيخ خضر محمد خضر ، مكتبة الفلاح ، الكويت ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٦م .
- ونسخة أخرى تحقيق محمد جاسم الحديثى ، وزارة الثقافة والأعلام ، العراق ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .

(و)

- وفيات الأعيان : لأحمد بن إبراهيم ، المشهور بابن خلكان ، المتوفى ٦٨١هـ ، تحقيق الدكتور إحسان عباس ، دار الصياد ، بيروت ، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م .
- الوافى بالوفيات : للصفدى ، صلاح الدين خليل بن أيبك ، مخطوط ، بمكتبة أحمد الثالث ، تركيا ، وطبع الجزء الحادى والعشرين ، تحقيق محمد الحجرى ، فرانز ستاير شر ، ط ١٤١١هـ - ١٩٩١م .
- الهداية شرح بداية المبتدى : لأبى الحسن على بن أبى بكر بن عبد الجليل المرغينانى ، المتوفى ٥٩٣هـ ، مطبعة مصطفى البابى الحلبي ، القاهرة الطبعة الأخيرة ، دون تاريخ .

( ..... محمد الله تعالى ..... )

## بسم الله الرحمن الرحيم

الصفحة	محتويات البحث
٣	مقدمة البحث .....

### فصل تمهيدى

٥	معالم حياة الماوردي ، وآثاره الفقهية والسياسية ، ومنهجه .....
٥	المبحث الأول : معالم حياة الماوردي .....
٦	المبحث الثانى آثار الماوردي الفقهية والسياسية .....
١١	المبحث الثالث منهج الماوردي فى كنهه السياسية .....

### الفصل الأول

#### أدله الرأى القائل بأن كتاب نصيحة الملوك للماوردي

١٥	المبحث الاول . اقتران عنوان الكتاب باسم الماوردي .....
١٦	المبحث الثانى : نسبة صاحب كشف الظنون كتاب « نصيحة الملوك » للماوردي ..
	المبحث الثالث : إشارة الماوردي فى كتاب « أدب الدنيا والدين » أن له كتاباً
١٩	فى السياسة والمقصود به كتاب (( نصيحة الملوك )) .....
	المبحث الرابع - أسلوب و منهج (( نصيحة الملوك )) يتفق مع منهج وأسلوب الماوردي
٢٤	فى كنهه السياسية .....

## الفصل الثاني

بين ((نصيحة الملوك)) وكتب الماوردي في أحكام السياسة الشرعية

٣٠	تمهيد وتقسيم .....
٣٢	المبحث الأول : تعريف علم السياسة ودور الملك فيها . وطبيعة العلاقة بين الملك والرعية . . . . .
٣٦	المبحث الثاني : واجبات الملك والرعية .....
٤٤	المبحث الثالث : الوزراء .....
٤٦	المبحث الرابع : القضاة .....
٤٩	المبحث الخامس : الشوري .....
٥٣	المبحث السادس : سهم المؤلفة قلوبهم .....
٥٥	المبحث السابع : مقدار ما يعطى للعاملين على الزكاة .....
٥٨	المبحث الثامن : مدى تخميس القىء .....
٦٣	المبحث التاسع : حد السكر .....
٦٦	المبحث العاشر : قدر نصاب القطع فى السرقة .....
٦٨	الخاتمة : نتائج البحث .....
٧٠	نماذج من كتاب (( نصيحة الملوك )) .....
٧٤	نماذج من مخطوط (( درر السلوك فى سياسة الملوك )) للماوردي .....
٧٨	مصادر ومراجع البحث .....